

وزارة الأوقاف

ادارة الثقافة

حقوق الإنسان في الإسلام

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي
دكتور في الآداب من جامعة باريس
عضو بالمجمع الدولي لعلم الاجتماع
مقيم الرئاسات الفلسفية والدينامية بمادة الفقه سابقا

دار النيل للطباعة

ت : ٥٨٨٥٥



General Organization Of the Alexan-
ria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٩

المرحوم فضيلة الأستاذ

الدكتور / محمد عبد الله حراز

وزارة الأوقاف

إدارة الثقافة

حقوق الإنسان في الإسلام

تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي
دكتور في الآداب من جامعة باريس
عضو الجمع الدولي لعلم الاجتماع
مدير قسم الفلسفة والدراسات العامة بجامعة القاهرة سابقاً

دار النيل للطباعة

٥٨٨٥٥ : ت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد
الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فقد قدمت إدارة الثقافة بوزارة الأوقاف إلى القراء
لكرام رسالات « الصيام ، والحج ، ومنكرات الأفراح »
ومنكرات المآتم والمولد ، ومنهج القرآن في بناء المجتمع
متوخية في ذلك السهولة والبسر ، متجنبية التعقيد والحشو ، معتمدة
على الدليل الصحيح ، راغبة في تبسيط مسائل العلم ، ليتمكن
أكبر عدد من الشعب من الانتفاع بها والاستفادة منها .

وها هي ذي تقدم الرسالة السادسة : « حقوق الإنسان
في الإسلام » ؛ كتبها الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي
وهو علم من أعلام الفكر وأستاذ من أساتذة الجيل ورائد من
رواده . وقد عالج فيها موضوعاً من مواضيع الساعة وأفاض
في ذلك إفاضة تدل على سعة العلم ودقة التفكير . نسأل الله
أن ينفع بها وأن يجزيه عن الإسلام خيراً .

السيد سابق

مدير الثقافة

مقدمة

ترجع أم حقوق الإنسان العامة إلى حقين رئيسيين :
المساواة والحرية . وقد ادعت الأمم الديمقراطية الحديثة
أن العالم الإنساني مدين لها بتقرير هذين الحقين وما تفرع
عنهما من حقوق . وتنازعت فيما بينها فضل السبق إلى ذلك .
فذهب الإنجليز إلى أنهم أعرق شعوب العالم في هذا المضمار
وزعم الفرنسيون أن هذه الاتجاهات جميعاً كانت وليدة
ثورتهم . وأنكرت أمم أخرى على الإنجليز والفرنسيين هذا
الفضل وادعته لنفسها .

والحق أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة
بحقوق الإنسان في أكمل صورة وأوسع نطاق ، وأن الأمم
الإسلامية في عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين من

بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها ، وان الديموقراطيات الحديثة جميعاً لاتزال متخلفة في هذ السبيل تخلفا كبيرا عن النظام الإسلامي .

وبحسبنا للدلالة على ذلك أن نعرض فيما يلي موقف الإسلام من الحقين الرئيسيين من حقوق الإنسان وهما المساواة والحرية .

على عبد الواحد وفى

الفصل الأول

المساواة في الإسلام

ترجع أهم مظاهر المساواة إلى ثلاثة أنواع : أحدها المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة ، وثانيها المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة السياسية وغيرها ، وثالثها المساواة في شئون الاقتصاد .

وسندرس فيما يلي موقف الإسلام حيال كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة في فقرة على حدة ، ثم نختم الفصل بفقرة رابعة نبين فيها مدى ما تنعم به المرأة في نظر الإسلام من مساواة بالرجل في هذه الشئون .

١ - المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة

يقرر الإسلام أن الناس سواسية في هذه الناحية كأسنان المشط ، وأنه لا تفاضل بينهم في هذا الصدد إلا على أساس

كفائاتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ووطنه والمجتمع الإنساني . فقضي الإسلام بذلك على نظام الطوائف ، وأساليب التفرقة بين الطبقات ، وقواعد المفاضلة بين الناس تبعاً لاختلاف شعوبهم أو تفاوتهم في الأحساب والأنساب .

وفي هذا يقول الله تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير (١) » . ويقول عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع التي جعلها دستوراً للمسلمين من بعده وجمع فيها أسس الدين الإسلامي : « أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لأدم ، وأدم من تراب . أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر ، فضل إلا بالتقوى . ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد ، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

وتقول مرة أبو ذر الغفاري وعبد زنجي في حضرة النبي عليه السلام فاحتد أبو ذر على العبد وقال له : « يا ابن السوداء » ،

فغضب النبي عليه السلام ، وقال : « كطف الصاع طف الصاع » أى قد تجاوز الأمر حده « ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو بعمل صالح » . فوضع أبو ذر خده على الأرض ، وقال للأسود : « قم فطأ على خدي » .

٢ — المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة

ولا يختلف موقف الإسلام حيال هذا النوع من المساواة عن موقفه حيال النوع السابق . فقد قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعا على قدم المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة بدون تفرقة بين صعلوك وأمير ، ولا بين شريف ووضيع . وفي هذا يقول عمر رضى الله تعالى عنه ، الذى يرجع إليه قسط كبير من الفضل فى تنظيم شئون القضاء فى الإسلام وإقامتها على دعائم متينة من كتاب الله وسنة رسوله وعمل الصحابة ، يقول فى أول خطبة خطبها بعد توليه الخلافة : « أيها الناس إنه والله ما فيكم أحد أقوي عندى من الضعيف حتى آخذ الحق له ، ولا أضعف عندى

من القوى حتى آخذ الحق منه » . ويقول في رسالته في القضاء التي كتبها إلى أبي موسى الأشعري ، وهي التي جمع فيها معظم أحكام الإسلام في القضاء : « من عبد الله عمر ابن الخطاب أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس : سلام عليك أما بعد : فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ، وأنفذ إذا تبين لك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نقاذله . آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك (أى سو^١ بين المتقاضين في جميع هذه الأمور) حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك » . ويقول في وصيته للخليفة من بعده : « اجعل الناس عندك سواء ، لا تبال على من وجب الحق ، ثم لا تأخذك في الله لومة لائم ، وإياك والأثرة والمحاباة فيما ولأك الله » .

ولم يكن الأمر مقصوراً على وضع قواعد وتقرير مبادئ ، بل إن التاريخ لينبئنا أن هذه القواعد والمبادئ كانت منفذة بحذافيرها أدق تنفيذ في عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين من بعده ، أى في أثناء المرحلة

الذهبية التي تمثل مبادئ الإسلام أصدق تمثيل . فقد جاء مرة أسامة بن زيد — وكان من أئب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — إلى النبي عليه السلام يشفع في فاطمة بنت الأسود المخزومية ، وكان قد وجب عليها حد السرقة لسرقتها قطيفة وحليا ، فأنكر الرسول عليه السلام شفاعته أسامة على حبه له ، وانتهره قائلاً : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » ثم قام فخطب في الناس فقال : « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » . وشكا يهودى عليها إلى عمر بن الخطاب في خلافة عمر ، فلما مثلا بين يديه خاطب عمر اليهودى باسمه بينما خاطب عليها بكنيته فقال له : يا أبا الحسن حسب عادته في خطابه معه . فظهرت آثار الغضب على وجهه على . فقال له عمر : أكرهت أن يكون خصمك يهوديا وأن تمثل معه أمام القضاء على قدم المساواة . فقال على : لا ولكنى غضبت لأنك لم تسو بيني وبينه ، بل فضلتنى عليه إذ خاطبته باسمه بينما خاطبتنى بكنتى (والخطاب بالكسنية كان أسلوبا من

أساليب التعظيم للمخاطب) . وحدث مرة أن ولدا لعمر و
ابن العاص ضرب رجلا من دهماء المصريين في عهد
ولايته على مصر . فأقسم المجنى عليه ليشكونه إلى أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب . فقال له : اذهب فلن يتألى ضرر
من شكواك ، فأنا ابن الأكرمين . فبينما كان الخليفة عمر
ابن الخطاب مع خاصته وعمر و بن العاص وابنه معهم في
موسم الحج قدم هذا الرجل عليهم وقال مخاطبا عمر :
يا أمير المؤمنين إن هذا (وأشار إلى ابن عمرو) ضربني
ظلما ، ولما توعدته بأن أشكوه إليك قال : اذهب فأنا
ابن الأكرمين . فنظر عمر إلى عمرو وقال قولته المشهورة :
« متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » .
ثم توجه إلى الشاكي وناولته درته ، وقال له : « اضرب بها
ابن الأكرمين كما ضربك » . وحدث مرة أن عمر بن
الخطاب في أيام خلافته رأى رجلا وامرأة على فاحشة .
فجمع الناس وقام فيهم خطيباً وقال : « ماقولكم أيها الناس
لو رأى أمير المؤمنين رجلا وامرأة على فاحشة ؟ »
فقام على بن أبي طالب وأجابه بقوله : « يأتي أمير المؤمنين
بأربعة شهداء أو يجلد حد القذف ، شأنه في ذلك شأن سائر

المسلمين » ، ثم تلا قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا
لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون » . فسكت عمر ولم
يعين شخصي المجرمين .

ويسوى الإسلام في تطبيق هذا المبدأ بين المسلمين وغير
المسلمين ، فيقرر أن الذميين في بلد إسلامي أو في بلد خاضع
للمسلمين ، لهم ما للمسلمين من حقوق عامة وعليهم ما على
المسلمين ، وتطبق عليهم القوانين القضائية التي تطبق على المسلمين
إلا ما تعلق منها بشئون الدين فتحترم فيه عقائدهم وشعارهم .
فأين من هذه المبادئ السمحة ما تسير عليه أكثر الأمم
الغرب في العصر الحاضر ادعاء للديموقراطية وهي الولايات
المتحدة الأمريكية ، إذ تفرق قوانينها بين البيض والسود من
أبناء شعبها ، وتحرص على هذه التفرقة في مختلف مظاهر الحياة
وشتى أنواع المعاملات ، حتى في الشؤون القضائية نفسها وفي
تقدير العقوبات وطريقة تطبيقها ، وحتى إنها لتجيز للجماهير
أن تربط الأسود إلى شجرة أو سارية وتوثق كتافه وتحرقه
حرقا ، أو تقطعه إربا إربا ، بدون محاكمة ولا مقاضاة ،
إذا اتصل بامرأة بيضاء ، أو لم يلتزم الحدود التي ألزمه القانون
بحكم لونه ألا يتعداها . وقد نقلت إلينا الصحف أخيرا خبر

حادثين يدلان أوضح دلالة على مبلغ ما وصلت إليه هذه التفرقة في بعض هذه الولايات .

أما أحدهما فهو حادث فتاة أمريكية سوداء من ولاية « ألاباما » (إحدى الولايات المتحدة الأمريكية) . تدعى « أوثرين لوسي » . فقد تقدمت هذه الفتاة للالتحاق بجامعة « ألاباما » فرفضت الجامعة قبولها لسواد لونها . فلجأت الفتاة إلى المحكمة الفيدرالية في برمنجهام (عاصمة ولاية ألاباما) . فقضت المحكمة بقبولها في الجامعة ، وأصدرت للجامعة أمراً بذلك في أول يولييه سنة ١٩٥٥ . ولكن لم يلبث طلبة الجامعة وطالباتها أن علموا بذلك حتى قاموا ضد هذه الطالبة بمظاهرات عنيفة انتظم فيها نحو سبعة آلاف منهم يمثلون مختلف الكليات . وخرجت هذه الألوف في الشوارع تهتف بموت الفتاة الزنجية ، وتنادى بشنقها معلقة على فرع شجرة ، كما يفعل الأمريكيون مع الزنجى الذى يتصل بامرأة بيضاء ، وصنعوا تمثالا على شكلها وحررقوه في الميادين . ولم يكتفوا بهذه المظاهرات وهذه الأعمال الرمزية ، بل اعتدى فريق منهم على الطالبة نفسها ، فزجوها بالحجارة ، وضربوها

باليبيض الفاسد، وأقسموا ألا يدعوا مجلس إلى جوارهم، لتتلقى العلم مثلهم في بلادها. وقد صادفت هذه المظاهرات هوى في نفس أولياء الأمور في هذه الجامعة، فأصدروا يوم ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ قرارا بوقف الطالبة عن استئناف دراستها ، على الرغم من حكم المحكمة الفيدرالية بقبولها . فاضطرت الفتاة حينئذ أن تلزم عقر دارها فرارا من ثورة الجماهير ، وإبقاء على حياتها . واكتفت بأن رفعت دعوى ثانية أمام المحكمة الفيدرالية في برمنجهام (عاصمة ولاية « ألاباما » ، وهي المدينة التي كانت تقيم فيها الطالبة مع شقيقتها) تطالب فيها بإلغاء قرار الجامعة . ولكن التهديدات لم تنقطع عن ملاحقتها بصور مختلفة وهي في بيتها ، حتى إنها كانت تتلقى هذه التهديدات عن طريق التليفون ، وحتى إن جرس التليفون قد ظل يدق كل دقيقتين لمدة سبع ساعات متواليات في ليلة واحدة حاملا عبارات التهديد والوعيد . فلم يسع الفتاة المسكينة حيال ذلك إلا أن تغادر برمنجهام إلى مكان مجهول لتتخلص من هذه التهديدات ومن مضايقات المتحدثين في التليفون .

ومع أن المحكمة قد أصدرت حكمها باستئناف الطالبة
دراستها في الجامعة (نظرت القضية يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦،
وصدر هذا الحكم في اليوم نفسه) فإن مجلس إدارة
الجامعة قد اجتمع بعد صدور هذا الحكم بوضع ساعات وقرر
بالإجماع فصل أوترين لوسي من الجامعة نهائيا ، متحديا بذلك
حكم القضاء . وقد تذرع المجلس في قراره هذا بأن الطالبة
قد نسبت إلى المسؤولين في الجامعة تهمة كاذبة إذ ادعت أن
المظاهرات التي قامت ضدها كانت بتحرير منهم . وقد قال أحد
أعضاء مجلس إدارة الجامعة وهو جون كاديل عندما استدعى
للإدلاء بشهادته أمام المحكمة : « إنه يخشى أن يقتلها الطلبة
البيض ، وإن المحكمة بقرارها هذا تعرض حياة أوترين للخطر » .
ومع أن حاكم « ألاباما » قد اقترح تأليف لجنة من البيض
والسود لحل الخلافات العنصرية في الولاية بالطرق السلمية ،
فقد صرح هو نفسه بعد ذلك بقوله : « إن كل « عاقل »
يعلم أن الأطفال البيض والسود لن يذهبوا سويا إلى مدارس
ألاباما (١) » .

(١) أنظر جريدة الأهرام أعداد ١٥١٠٦-٢٦-٢-١٩٥٦ و ١٥١٠٦-٣-١٩٥٦
والأخبار ١٥١٠٦-٢-١٩٥٦ و ١٥١٠٦-٣-١٩٥٦

وأما الحادث الثاني فقد وقع كذلك في مدينة برمنجهام بولاية ألاباما نفسها . وذلك أن امرأة زنجية قد جلست في إحدى السيارات العمومية على مقاعد البيض (ففي هذه الولاية يفرق بين البيض والسود حتى في سيارات « الأوتوبيس ») ورفضت الانتقال من مقعدها عندما طلب اليها الانتقال إلى المقاعد المخصصة للزواج ، فقبض عليها رجال الشرطة واقتادوها إلى قسم البوليس ، ثم قدمت للقضاء ، فقضت المحكمة بتفريغها . فقرر جميع الزوج في الولاية مقاطعة « الأوتوبيسات » احتجاجاً على ذلك . ولكن هيئة المحلفين في الولاية أصدرت قراراً بأن هذه المقاطعة غير مشروعة ، واعتقل على أثر ذلك مائة زنجي من المتزعمين لهذه المقاطعة وقرر تقديمهم للمحاكمة في مارس سنة ١٩٥٦ (١)

وأين من هذه القواعد السمحة التي قررها الإسلام في معاملة أهل الذمة ومعاملة البلاد الخاضعة للمسلمين وفي مساواتهم بالمسلمين في كل شيء مع احترام شعائرهم وعقائدهم ، أين من

(١) انظر الأعداد السابقة في ذكرها في المصنعة السابقة من الأهرام والأخبار.

هذه القواعد السمجة ما تسير عليه الأمم الغربية في العصر الحاضر في معاملة أهل البلاد المستعمرة لها أو الخاضعة لسلطانها إذ تسومهم سوء العذاب ، وتخضعهم في جميع شؤون حياتهم لقوانين جائرة مدانة مهينة تتنافى مع أبسط حقوق الإنسان ، بينما تطبق قوانينها العامة على المستعمرين من أبنائها وعلى الجاليات الأجنبية الغربية الأصل . بل كثيرا ما تعمل هذه الأمم المستعمرة على إبادة الشعب الذى تستعمره إبادة جماعية لتخلو البلاد لبنائها ، كما فعل الأوروبيون المستعمرون مع الهنود الحمر وغيرهم من السكان الأصليين لأمريكا (١) ومع السكان الأصليين لأستراليا ونيوزيلندا ، حتى إن السكان الأصليين لهذه القارات قد أيدوا وانقضوا ، ولم يبق منهم إلا فلول ضئيلة تضرب في مجاهل الأرض ويتعقبها الأوروبيون بالتقتيل والإبادة كما يتعقبون أنعام الصيد . ومن أجل ذلك تضمن قانون « هيئة الأمم المتحدة » مادة تحرم عمليات « الإبادة الجماعية » للشعوب .

(١) انظر كتابنا « الهنود الحمر » .

٣- المساواة في شئون الاقتصاد

ولقد حرص الإسلام كذلك أيما حرص على تقرير المساواة بين الناس في شئون الاقتصاد ، وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهم في هذه الشئون ، وعلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، وتحقيق الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها . ووصلت شريعة الإسلام في مبالغ حرصها على تقرير هذا النوع من المساواة إلى شأو رفيع لم تصل إلى مثله ، بل لم تصل إلى ما يقرب منه ، أية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمة ومتوسطه وحديثة . واتخذ الإسلام لتحقيق هذه الغاية وسائل كثيرة يرجع أهمها إلى تسع وسائل :

١- ولعل أهم هذه الوسائل جميعاً ما اتخذته الإسلام حيال طرائق الكسب . فقد جرم تحريماً قاطعاً جميع الطرائق التي تؤدي عادة إلى تضخم رءوس الأموال بإبزال الناس أو غشهم أو التحكم في ضروريات حياتهم واستغلال عوزهم وحاجتهم ، أو عن طريق الانتفاع بالسلطان والجاه . وهذه هي أهم الطرائق التي تؤدي عادة إلى إيجاد الفوارق الكبيرة بين ثروات

الأفراد . ففي تحريمها تحقيق للتوازن الاقتصادي من امثل طريق .

فقد حرم الإسلام عمليات الربا تحريماً قاطعاً ، وجعلها من أكبر الكبائر ، وتوعد مرتكبيها بحرب من الله ورسوله ، وحرم امتلاك ما ينجم عنها من مال . قال تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون » (١) .

والربا في الشريعة الإسلامية على عده ضروب من أكثرها استخداما في المعاملات إقراض النقود للمحتاجين إليها في الاستهلاك على أن ترد بعد أجل معلوم بفائدة مقدرة من قبل ، ومد الأجل المحدد لسداد الدين في نظير زيادة في قيمة الدين .

وحرم الإسلام كذلك جميع المعاملات التي تنطوي على غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل . وفي هذا يقول الله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ^(١) » . ويقول عليه الصلاة والسلام : « من غش أمتي فليس مني » . ويقول : « البتيعان بالخيار ما لم يفترقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما ^(٢) » . ويقول : « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به » . ويقول : « لا يكسب عبد مالا حراما فيتصدق منه فيقبل منه ،

(١) البقرة ١٨٨ .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار (١) .

وحرم الإسلام كذلك احتكار ضروريات الناس للتحكم في أسعارها . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبريء الله منه (٢) » . ويقاس على ذلك احتكار صنف ما في الصناعة والتجارة للتحكم في السوق متى كان في ذلك إضرار بالمستهلكين ، عملا بالقاعدة الإسلامية التي تخضع لها جميع المعاملات ، وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

وحرم الإسلام كذلك استغلال النفوذ والسلطان للحصول على المال ، وأجاز مصادرة الأموال التي تأتي عن هذا الطريق واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها في المصالح العامة للمسلمين وعلى ذوي الحاجات منهم . وقد سن هذا

(١) ذكره صاحب مصابيح السنة .

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده .

المبدأ الجليل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه . فقد أقبل يوما على النبي عليه السلام ابن الليثية وهو من الأزد ، وكان النبي قد استعمله على الصدقة ، فقسم الرجل ما معه قسامين ، وقال للنبي : « هذا لكم وهذا أهدي إلى » . فظهر الغضب في وجه النبي ، وقام وخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أما بعد فإني أستعمل رجلا منكم على أمور مما ولاني الله ، فيأتي أحدكم فيقول هذا لكم وهذه هدية أهديت لي : فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا . والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تهر » . فترك ابن الليثية ما أهدي إليه ولم يمسه . وطبق هذا المبدأ في نطاق واسع من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في أيام خلافته . فكان يصادر ما كان يكسبه الولاية من أعمال لا يجوز لهم الاشتغال بها كالتجارة وما إليها ، وما كان يأتهم من هدايا أو أموال نتيجة لاستغلال نفوذهم وجاههم . فعل ذلك رضى الله عنه مع ولاته على البصرة ، وفعله مع أبي هريرة نفسه عامله على

البحرين ، فقد بلغه أنه أثرى في أثناء ولايته ، فأحصى ثروته وصادر جميع ماشك في مصدره منها وألحقه بيت المال . وقد جرى بينهما في ذلك نقاش طريف يدل على مبلغ حرص عمر على تحقيق العدالة ومحاربة الكسب غير المشروع . فقد قال له عمر : « استعملتك على البحرين وأنت بلا نعلين ، ثم بلغني أنك ابتعت أفراسا بألف دينار وستائة دينار » . فقال أبو هريرة : « كانت لنا أفراس تنابجت وعطايا تلاحقت » . قال عمر : « قد حسبت لك رزقك ومؤونتك وهذا فضل فأده » . فقال أبو هريرة :

« ليس لك » . قال عمر : « بلى ، والله أوجع ظهرك » ؛ ثم قام إليه بالدرة فضربه حتى أدماه . ثم قال له : « أبت بها » . قال أبو هريرة : « احتسبتها لله » . فقال عمر : « ذلك لو أخذتها من حلال وأديتها طائعا ، أجبث من أقصى البحرين تجي الناس لك لا لله ولا بالمسلمين ؟ ما رجعت بك أميمة (أم أبي هريرة) إلا لرعية الخُمُر » . وحدث مثل ذلك مع سعد بن أبي وقاص لما ولاه عمر على الكوفة . فقد قاسمه عمر ماله حينما شك في مصدره . وفعل ذلك أيضا مع عمرو بن العاص واليه على مصر . فقد كتب

إليه : « إنه فشت لك فاشية من متاع ورقيق وآنية وحيوان ، لم تكن حين وليت مصر » . فكتب إليه عمرو « إن أرضنا أرض مزدرع ومتجر ، فنحن نصيب فضلاً عما تحتاج إليه نفقتنا » . فكتب إليه عمر : « إني قد خبرت من عمال السوء ما كفي ، وكتابتك إلى كتاب من أقلقه الأخذ بالحق ، وقد سئت بك ظناً ، ووجهت إليك محمد ابن مسامة ليقاسمك مالك ، فأطلعه ، وأطعه ، وأخرج إليه ما يطالبك ، وأعفه من الغلطة عليك ، فانه برح الخفاء » . فأذن عمرو للأمر وترك محمد بن مسامة يقاسمه ماله .

٢ — ووضع الإسلام للسراث نظاماً حكماً يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً عادلاً ، ويحول دون تضخمها وتجمعها في أيدي قليلة ، ويفتت رءوس الأموال إلى ملكيات صغيرة . وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفي فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة ويحول من جهة أخرى دون تجمع ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الناس . فبفضل هذا النظام الحكيم لا تلبث الثروات الكبيرة التي يتفق تجمعها في يد بعض الأفراد أن تتوزع ملكيتها بعد بضعة أجيال على

عدد كبير من الأنفس وتستحيل إلى ملكيات صغيرة . وهذه هي أمثل طريقة لتقليل الفروق بين طبقات الناس وتقريبها بعضها من بعض ، وتحقيق الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها . ولحرص الإسلام على الوصول إلى هذه الأغراض ، حظر كل تصرف يؤدي إلى الإخلال بقواعد الميراث . وفي هذا يقول الله تعالى بعد أن قرر هذه القواعد : « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار وذلك هو الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (١)

ومن ثم ذهب معظم فقهاء المسلمين إلى تحريم الوقف الأهلي وهو أن يحبس المالك غلة ملكه بعد وفاته على فئة محدودة من أقربائه أو غيرهم بمقادير وشروط يعينها هو وفق ما يشاءه وتشاءه له أهواؤه ، لما في ذلك من حبس للثروة عن التداول .

(١) سورة النساء ١٣، ١٤ . انظر تفاصيل الميراث الإسلامي في كتب الفقه وانظره مستقلاً في كتب الفرائض ، ومن أشهرها متن الرحبية وشروحه في الميراث على مذهب الشافعي و متن السراجية وشروحه في الميراث على مذهب أبي حنيفة . ويلاحظ أن الخلاف في الميراث بين المذاهب الإسلامية ليس كبيراً ، بل لا يتجاوز بضع مسائل .

الطبيعى ومن إخلال بقواعد الميراث : وقد اعتمد على هذه المذاهب القانون المصرى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ إذ ألغى جميع أنواع الوقف الأهلى وحظر إجراءه وقرر أن كل وقف من هذا القبيل يعد باطلاً فى المستقبل (١) .

ومن أجل ذلك أيضاً حظر الإسلام على المالك أن يوصى لأحد ورثته بما يعطيه أكثر من حقه الشرعى بعد وفاته . وفى هذا يقول عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث (٢) » ، كما

١ قبل صدور هذا القانون بنحو أسبوعين - نشر لى بمجريدة الأهرام تحت عنوان : « الوقف الأهلى نظام فاسد يجب إلغاؤه » مقال كبير بينت فيه مبلغ مجانبية هذا النظام لمبادئ الإسلام . ولقواعد الاتصاف السليم (انظر الأهرام عدد ٢٨ / ٨ - ٥٢ -) وقد صدر هذا القانون المشار اليه فى ١٤ / ٩ / ٥٢) وانظر كذلك فى موضوع الوقف وموقفه للإسلام منه نقالا لتنا لشر فى مجلة « الإصلاح الاجتماعى » عدد مارس - سنة ١٩٤٤ بعنوان : « الوقف الأهلى » .

(٢) يذهب إلى ذلك معظم فقهاء الإسلام ، وأما الآية ١٨٨ التى وردت فى سورة البقرة دالة على جواز الوصية للوارث وهى قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين المعروف حقاً على المتقين » ، فىرى هؤلاء الفقهاء أنها قد نسخت بآيات الموارث . (١٢ - ١٧٦٠ الواردة فى سيرة النبوة -) وقد ذهب آخرون إلى أن هذه الآية محكمة ، أى لم تلغ ، وأن التوفيق بينهما يجب

حظر عليه ان يوصى لغير ورثته إلا في حدود الثلث من تركته، وقد توخت الشريعة الإسلامية من هذا وذلك حماية القواعد الاشتراكية السامية التي وضعتها للميراث ووقايتها من عبث المورثين وأهوائهم .

فأين من هذا النظام الاشتراكي الحكيم الذي وضعه الإسلام للميراث وأحاطه بسياسات قوى من الحماية ، أين منه نظم الغرب الحديث التي ينقل بعضها جميع ثروة المتوفى أو معظمها إلى البكر من أولاده ، ويدع كثير منها المالك حراً في أن يوصي بتركته لمن يشاء . فبهجعت من جراء ذلك ثروات ضخمة في يد أفراد محدودين من الناس ، وأثار هذا حفيظة الفقراء ، وأبورثهم الجقد على المجتمع ونظمه . فنشأت المذاهب المتطرفة الهدامة، واضطرب نظام الحياة الاقتصادية أيما اضطراب ، وأدى هذا إلى معظم الانقلابات والثورات

وبين آيات الموارث الواردة في سورة النساء يمكن . وعلى أساس هذا المذهب الأخير وضعت أحكام الوصية الواجبة التي أدخلت في التعديل الأخير لقانون الميراث في مصر والتي أصبحت بمقتضاها الحفيد يرث من جده نصيب أبيه المتوفى قبل جده .

العنيفة التي تعرضت لها أوربا في العصور الحديثة .

٣ — وفرض الإسلام على مختلف أنواع الثروة وشقي مظاهر النشاط الاقتصادي من أنواع الضرائب والزكاة ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ويسد حاجات المعوزين ويحول دون تضخم الثروات .

ففرض الضرائب على عدة نواح . من مظاهر النشاط الاقتصادي من أهمها ما يلي :

(١) الخراج : وهو ضريبة نقدية وعينية أو نقدية فقط يفرض أداؤها سنويا على الأرض التي يصالح المسلمون أهلها على ذلك قبل الاشتباك معهم في حرب ، أو يقبل المسلمون تركها في أيديهم بعد الانتصار عليهم . والخراج الذي وضعه عمر على سواد العراق هو خمسة دراهم سنويا على كل جريب (مساحة ٣٦٠٠ ذراع مربع) يزرع برسيا أو خضرا أو نحو ذلك ، وعشرة دراهم سنويا على كل جريب من بساتين الكروم والنخيل وما إليها ، ودرهم واحد وصاع من حنطة أو شعير على كل جريب يوصله الماء ويزرع حنطة أو شعيرا أو حبوبا من نوعهما .

ويظل الخراج مفروضاً على هذا النوع من الأراضي حتى إذا أسلم أصحابها بعد ذلك ، وتسمى الأرض التي يفرض عليها الخراج « أرضاً خراجية » .

ويدفع الخراج لبيت المال أى للدولة ، ويخصص للمصالح العامة للمسلمين . ويدخل فى هذه المصالح « إصلاح حال المسلمين وأرزاق الموظفين والولاية والقضاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الجيش وتعميد الطرق وعمارة المساجد والرباطات والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار . . وما إلى ذلك (١) » .

(ب) استخراج ما فى باطن الأرض من المعادن (الرءكاز) .
فإن كانت الأرض ملكاً لأحد فالمستخرج منها يكون ملكاً خالصاً لملكها سواء أكان المستخرج سائلاً أم صلباً ، وسواء أكان المالك نفسه هو الذى استخرجه أم غيره .
لأن ما فى باطن الأرض من ثوابها ، فيسرى عليه حكمها فى الملكية . وإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد كان المستخرج

منها ملكا خالصا لمن استخرجه إن كان سائلا كالنفط والغاز ،
أو كان صلبا لا يذوب بالإذابة كالياقوت والبلور والزمرد
والعقيق والفيروزج والكحل والمغرة والزرنيخ والنورة
ونحوها . فإن كان صلبا يذوب بالإذابة كالذهب والفضة ،
أو كان بين الصلب والسائل كالزئبق ، فللواجد أربعة أخماسه
ويعطى خمسة لبيت المال ينفقه على اليتامي والمساكين
وأبناء السبيل .

وغني عن البيان أن هذه الأحكام قد وضعت في وقت
لم تكن فيه لهذه المعادن أهمية كبيرة في حياة المجتمعات ،
وأن الإسلام يعطى للدولة الحق في الاستيلاء على أى مصدر
من مصادر الثروة إذا اقتضى ذلك الصالح العام ، كما يعطيها
الحق في تقدير ضربته وفقا لأهمية المورد نفسه من جهة
ولأحوالها الاقتصادية من جهة أخرى .

(ج) الصيد : فالصيد البرى يعطى للصائد ملكية ما يصيده
من حيوان وطيور . والصيد المائى يعطى للصائد ملكية ما يصيده
من أسماك ولآلى وأصداف واسفنج وجيـح ما تحويه المياه .
وليس فى الإسلام ضريبة مقررة على الصيد البرى ، ولا على

ما يستخرج من الماء من أسماك وحيوان واعشاب وما إلى ذلك . وإن كان يجوز للامام أن يفرض عليها ضريبة إن اقتضى ذلك الصالح العام وحاجة بيت المال . أما ما يستخرج من البحر من لؤلؤ ومرجان وعنبر وحلية فقد ذهب بعض فقهاء المسلمين إلى أن الصائد لا يملك إلا أربعة أخماسه ، ويعطى الخمس الباقي لبيت المال لينفقه على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل . وقد احتج هذا المذهب بما روى أن عاملاً لعمر رضى الله عنه كتب إليه في لؤلؤة وجدت ، فأجابه بأن فيها الخمس . وروى عن عمر أيضاً أنه أخذ الخمس من العنبر (١) .

(د) ضرائب الجمارك والضرائب التي تؤخذ من التجار عند مرورهم ببعض نقاط المراقبة في الطريق ، ومن السفن التي تمر ببعض الموانئ الإسلامية حاملة عروض التجارة . وكانت هذه الضرائب جميعاً تقدر بعشر قيمة البضائع . ومن ثم سمي العامل الذي يجبئها بالعشار أى الذى يأخذ العشر .

وتدفع هذه الضرائب لبيت المال ، وتنفق في المصالح

العامة نفسها التي ينفق فيها الخراج والتي بينها في فقرة الخراج (١).

(هـ) الضرائب الأخرى التي كانت تفرض على دور سك النقود وعلى الملاحات والآجام والحوادث .. وما إلى ذلك . وتدفع هذه الضرائب كذلك لبيت المال ، وتنفق في المصالح التي ينفق فيها الخراج .

(و) وقد أجاز الإسلام للامام أن يقرر من الضرائب في صورة دائمة ما تدعو إليه حاجة المسلمين ويقتضيه الصالح العام زيادة على الضرائب السابق بيانها ، كما أجاز له إذا خلا بيت المال أو لم يكف ما فيه لأرزاق الجند والموظفين أن يفرض على الأغنياء وعلى بعض مظاهر النشاط الاقتصادي ضرائب مؤقتة لسد هذه الحاجات . وتلغى هذه الضرائب عندما تنقطع الحاجة إليها . وجميع هذه الضرائب تسلم لبيت المال وتنفق في المصالح العامة التي ينفق فيها الخراج .

وبجانب هذه الضرائب فرض الإسلام الزكاة على أربعة أنواع من الثروة : أحدها الزروع والثمار ، وثانيها الأنعام ، وثالثها الذهب والفضة ، ورابعها عروض التجارة .

فأما زكاة الزروع والثمار فهي عشر ما تنتجه الأرض إذا سقيت سيجاً أو بالماء الجارى من نهر أو عين ، أو سقيت بالمطر ، ونصف العشر إذا سقيت بآلة كغرب أو دالية أو سانية (١) . ولا تجب هذه الزكاة إلا على الأرض التى يملكها مسلم . وتجب عليه حتى لو كانت خراجية فى بعض المذاهب ، فيدفع عنها فى هذه الحالة على هذا رأى ضريبتين : ضريبة الخراج ؛ وزكاة الزروع والثمار . وتعفى منها الأراضى الخراجية فى مذاهب أخرى . فلا تجب على مالكها المسلم فى هذه الحالة على هذا رأى إلا الخراج . وتسمى الأرض التى تجب فيها زكاة الزروع والثمار « أرضاً عشرية (٢) » .

(١) الغرب الفلوى ، والعدالية الدولاب ، والسانية السائية تدور بالبحر ونحوه .

(٢) راجع فى تفاهل ذلك كتب الفقه الإسلامى وفى مذهب أبى حنيفة =

وأما زكاة الانعام ، فتفرض على مالك الأنعام إذا كان مسلماً وبلغت أنعامه حداً معيناً وكانت سائمة أى تكفى بالرعى من الأعشاب العامة أكثر العام ، وحال عليها الحول وهى ملك له . ويختلف مبلغ هذه الزكاة باختلاف نوع الأنعام وعددها . ففى الإبل مثلاً لا تجب الزكاة فى أقل من خمس ، فإذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول فزكاتها شاة إلى تسع ، فإذا كانت عشرة فففى شاتان إلى أربع عشرة ، فإذا كانت خمس عشرة فففى ثلاث شياه إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين فففى أربع شياه إلى أربع وعشرين ، فإذا كانت خمسا وعشرين فففى بنت مخاض وهى الناقة التى طعنت فى السنة الثانية . . . وهكذا تتصاعد الزكاة ويزيد مبلغها بزيادة رأس المال . وما يقرره الإسلام فى الإبل يقرر مثله فى البقر والغنم والخيول على النحو المبين فى كتب الفقه .

وأما زكاة الذهب والفضة فهي ربع العشر مما يملكه الفرد منهما على شرط أن يحول على الملكية حول كامل وألا تقل الفضة عن مائتي درهم ولا يقل الذهب عن عشرين مثقالاً على ما هو مفصل في كتب الفقه الإسلامي .

وأما زكاة عروض التجارة فهي كذلك ربع العشر من قيمة ما يملكه الفرد منها على شرط أن يحول على ملكيته لها حول كامل ، وألا تقل قيمة العروض عن النصاب الذي تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة .

هذا ، وتصرف الزكاة بأنواعها الأربعة السابقة في المصارف التي بينها الله تعالى في قوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم (١) » .

والفقير هو من له شيء دون نصاب الزكاة . والمساكين من لا يملك شيئاً (٢) . والعاملون على الصدقات هم جباة ،

(١) سورة التوبة ، آية ٦٠ .

(٢) هذا هو الراجح من مذهب أبي حنيفة ، وقيل في تفسير الفقير والمساكين آراء أخرى يرجع إليها في مواضعها .

فيعطى لهم بمقدار ما يستحقونه أجراً لعملهم بقطع النظر عن غناهم وفقيرهم . والمؤلفة قلوبهم ثلاثة أصناف : صنف كان يؤلفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلموا ويسلم قومهم بإسلامهم ؛ وصنف أسلموا ولكنه على ضعف فكان يريد تثبيت الإيمان في قلوبهم ؛ وصنف كان يعطيهم لدفع شرهم . وكان هذا في بدء الإسلام ، ثم سقط هذا المصنف بأنواعه الثلاثة بعد أن توطدت أركان الدين الإسلامي . ويقصد بمن في الرقاب الأرقاء ، فيخصص سهم لتحريرهم أي لشراهم وعتقهم ومساعدة من يحتاج منهم إلى مساعدة في سبيل تحريره كالمكاتبين ومن إليهم . والغارم من لزمه دين ولا يملك مقدار نصاب زكاة زائد عن دينه . ويقصد بمن هو في سبيل الله منقطع الغزاة ومنقطع الحاج وطلبة العلم ... ومن إليهم : فيعطى لمنقطع الغزاة من الزكاة ما يساعده على اللحاق بالسرية ومتابعة الغزو وعلى الوصول إلى أهله إن كان الغزو قد انتهى ؛ ويعطى لمنقطع الحاج منها بمقدار ما يوصله إلى أهله ؛ ويعطى لطالب العلم بمقدار ما يساعده على متابعة دراسته . وابن السبيل هو من كان له مال في وطنه ولكنه في مكان لا مال فيه ، فيعطى من الزكاة بمقدار ما يكفي لسد ضروريات حياته والرجوع إلى وطنه . والأصل في الزكاة بجميع أنواعها أن تدفع إلى بيت المال ،

وبيت المال هو الذى يصرفها في مصارفها السابقة، وإن كان يجوز أن يتولى المالك نفسه إخراج زكاة أمواله وإنفاقها في وجوهها . والأفضل أن تنفق الزكاة على مستحقيها من أهل الحلي أو البلد الذى جمعت منه ، ولا تصرف لغيرهم إلا إذا كان لا يوجد من بينهم مستحق لها من الطوائف السابق ذكرها ، وإن كان يجوز للامام مراعاة للمصالح العام أن يتصرف فيها على غير هذا الوجه على ألا يتجاوز مصارفها المشروعة .

وقد جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه وقرنها دائما بالإيمان بالله وبالصلاة ، لما لها من وظيفة هامة في حفظ التوازن الاقتصادي ، وتقليل الفروق بين الناس ، وتقريب الطبقات بعضها من بعض ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإشاعة روح التكافل والتواصي بالخير بين المسلمين . ويلغ من اهتمام الإسلام بأمرها أن أبابكر الصديق رضى الله عنه قد حارب القبائل التى امتنعت بعد وفاة الرسول عليه السلام عن دفع الزكاة حتى ماظل منها باقيا على إسلامه ، واعتبر هؤلاء في حكم المرتدين ، وقال في ذلك قوله المشهورة : « والله لو منعني عقل بعير كانوا يعطونه رسول

الله لخارتهم عليه حتى يؤدوه » ، فعل هذا على الرغم من مخالفة كثير من الصحابة لرأيه ، وقد حاجهم فحجهم ، فرجعوا في النهاية جميعا إلى رأيه ، وقضى بذلك على أكبر فتنة كانت تهدد الإسلام وأركانها القويمة بعد وفاة الرسول .

هذا ، وتختلف الزكاة عن معظم ما عداها من الضرائب في أنها لا تفرض على ما تنتج رءوس الأموال فحسب ، بل تفرض كذلك على رءوس الأموال المنقولة نفسها . فإذا تعطل رأس المال المنقول عن الكسب فإنه لا يلبث أن يذهب كله زكاة بعد نحو أربعين عاما ، وذلك في الأموال التي تقدر زكاتها سنويا بربع عشرها ، وهي تشمل الذهب والفضة وعروض التجارة . وحتى إذا لم يتعطل رأس المال عن الكسب ، فإن متابعة أخذ الزكاة منه سنويا بالمقدار المقرر تنتقصه دائما من أطرافه وتحول دون تجمع ثروة كبيرة في يد صاحبه .

٤ — وأوجب الإسلام على الأغنياء في بعض مواسم تتكرر كل عام أن يخرجوا من أموالهم صدقات للفقراء والمساكين . ومن أهم هذه الصدقات ما يلي :

(١) زكاة الفطر: وهى صدقة يجب على المسلم القادر أن يخرجها في يوم عيد الفطر عن نفسه وأفراد أسرته ممن تجب عليه نفقتهم، ويتصدق بما يخرج منه على الفقراء والمساكين وذوى الحاجة. فيخرج عن كل فرد نصف صاع (نحو أربعة أرطال) من قمح أو صاعا كاملا من شعير أو تمر أو زبيب أو قيمة هذا أو ذلك . وزكاة الفطر واجبة أى فى منزلة تقرب من منزلة الفرض وتزيد كثيرا على منزلة المستحب (١) .

ففى بلد كمصر إذا قام كل رب أسرة بواجبه فى هذا الصدد بلغ مجموع ما ينفق فيها على الفقراء والمساكين وذوى الحاجة فى يوم عيد الفطر نحو نصف مليون جنيه (على أساس أن من يجب إخراج زكاة الفطر عنهم فى مصر يبلغون نحو عشرة ملايين ، وأن قيمة نصف الصاع من القمح نحو خمسة قروش) .

(ب) الضحايا التى يجب نحرها فى عيد الأضحى والهدى الذى يجب أو يستحب للحاج نحره ، وكلاهما يطعم التاجر

(١) هذا هو مذهب أبى حنيفة ، انظر الميداني على الهدوى صفحة ٧٤ .

وأهله من بعضها ويتصدق بمعظمها على الفقراء والمساكين.
قال تعالى في الحج : « ... فإذا أمنتُم فمن تمتع بالعمرة إلى
الحج فما استيسر من الهدى » (١) . وقال : « وأذن في الناس
بالحج يأتيوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق .
ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على
ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس
الفقير ... والبدن () جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها
خير ، فاذكروا اسم الله عليها صواف (٣) فإذا وجبت جنوبها (٤)
فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر (٥) ... لن ينال الله لحومها
ولا دماؤها ، ولا يتركها ينالها التقوى منكم ، كذلك سخرها
لكم لتكبروا الله على ما هداكم وبشر المحسنين (٦) » .

(١) سورة البقرة آية ١٩٦

(٢) جمع بدنه وهي النافذة أو البعير أو البقرة ، وقيل هي من الإبل خاصة

(٣) أي قانعات قد سفهن أيدين وأرجلهن .

(٤) أي سقطت على الأرض بعد نحرها من وجه الميت إذا سقط ، ومن
ثم يقال للقتيل واجب .

(٥) المانع السائل من قنغ قنوعا بفتحين إذا سأل (وهو غير قنغ بالضم)

يقنع من باب تمب إذا رضى (والمعتر الذي يطيف ولا يسأل .

(٦) سورة الحج آتي ٣٦ و٣٧ .

٥ — وعمد الإسلام إلى طائفة من الخطايا والمخالفات التي يكثر حدوثها وجعل كفارتها التصديق على الفقراء والمساكين . فجعل ذلك تكفيرا للحدث في اليمين ، قال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » (١) . وجعل ذلك أيضاً كفارة لمعظم أنواع الفطر في رمضان . فاللفطر عمداً يجب عليه القضاء والكفارة ، والشيخ الفاني والمريض الذي لا يرجى برؤه ومن إليهما تجب عليهم الفدية فقط . وكل من الكفارة والفدية يتمثل في التصديق على الفقراء والمساكين بمقدار معين من الغلال أو بثمنها (٢) . وجعل ذلك أيضاً كفارة عن الظهار (وهو أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي أو ما شاكل ذلك) إذا أراد المظاهر أن يراجع زوجته . قال تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتاسا ، ذلكم توعظون

(١) المائدة ٨٩ .

(٢) في مذهب أبي حنيفة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو ثمن ذلك عن كل يوم من أيام الإفطار .

به والله بما تعملون خير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا (١) . وجعل ذلك أيضا كفارة في بعض شئون الحج ، قال تعالى : « وأنتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ، فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى (٢) » .

٦ — وأوجب الإسلام على الأغنياء من الأقرباء الإلتفاق على الفقراء والعاجزين عن الكسب من أقربائهم ، على ما هو مفصل في كتب الفقه الإسلامى . وأوجب على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع بعض فى حالة تكافل وتعاقد ، يرق غنيهم لفقيرهم ، ويسد شعبانهم حاجة جائعهم . حتى لقد ذهب بعض فقهاء المسلمين إلى مسئولية البلد الذى يموت أحد أفراده جوعا ، فيؤدى أهله جميعا الدية متضامين كأنهم

(١) المجادلة ٤، ٣ .

(٢) البقرة ١٩٦ .

شركاء في موته . وأوصى القرآن في أكثر من موضع
بالجار القريب والجار البعيد ، فقال تعالى : « واعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى
والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب » . وأوصى عليه
الصلاة والسلام بالجار في أكثر من حديث . فمن ذلك قوله
عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من بات شبعان وجاره
جائع » . ويروى أن رجلاً كان عند عبد الله بن عباس ،
وغلام له يذبح شاة ، فقال ابن عباس : « يا غلام لا تنس
جارنا اليهودى » ، ثم عاد فذكرها ثانية وثالثة ، فقال له الرجل :
« كم تقول ذلك يا ابن عباس ؟ » ، فقال : « والله إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال يوصينا بالجار حتى
ظننت أنه سيورثه » ، أى سيجعل له نصيباً مما ترك بعد
وفاتنا .

٧ — وأوجب الإسلام على بيت المال الإنفاق على
الزَّمِين (العاجز عن الكسب) والشيخ الفانى والمرأة إذا
لم يكن ثمة من أقربائهم من تجب عليه نفقتهم . ولا يفرق
الإسلام في ذلك بين المسلمين وغير المسلمين . فقد رأى عمر

رضى الله عنه شيخا ذميا يتسول ، فقرر له نفقة من بيت المال ، وقال في ذلك قوله المشهورة : « ما أنصفناك إذ أخذنا منك الجزية وأنت شاب وتركناك تتسول وأنت شيخا » .

٨ — وأباح الإسلام للامام أن يتصرف في توزيع الأموال العامة على وجه يحقق التوازن الاقتصادي بين الطبقات ، ولو أدى ذلك إلى أن يخص ببعض الأموال طبقة دون أخرى . وقد سنَّ هذه السنة الحكيمة وأنفذها عمليا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحي من الله تعالى في آي الذكر الحكيم . فقد منح عليه السلام جميع أموال النبي من بني النضير للمهاجرين خاصة ولرجلين فقيرين من الأنصار ، ليقرّب بذلك بين ثروات المهاجرين وثروات الأنصار ، ويحقق شيئا من التوازن في ملكية الأموال بين هذين الفريقين اللذين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي . وفي هذا يقول الله تعالى : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كي لا يكون دولة

بين الأغنياء منكم » أى حتى لا تكون الأموال وقفا على الأغنياء منكم يتداولونها فيما بينهم ، ويقصد بالأغنياء الأنصار « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله وأولئك هم الصادقون (١) » .

٩ — وفظلا عن هذا كله ، فقد حجب الإسلام إلى الأغنياء التصديق بفضل أموالهم على الفقراء ، وجعل هذا من أكبر القرب وأعظمها أجرا ، وجعل اكتناز الأموال وعدم إنفاقها فى سبيل الله من كبائر المعاصى ، وتوعد المكتنزين بأشد عقوبة يوم القيامة . والآيات القرآنية التي وردت فى ذلك تجل عن الحصر ولا تكاد تخلو منها سورة من سور القرآن . فمن ذلك قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر

(١) سورة الحشر آيتى ٧ و ٨ .

من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ،
 وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب (١) . . » ؛ « يسألونك
 ماذا ينفقون ؟ قل ما أنفقتم من خير فلو الدين والأقربين
 واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فإن
 الله به عليم (٢) » ؛ « يأبى الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم
 من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ،
 والكافرون هم الظالمون (٣) » ؛ « مثل الذين ينفقون
 أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل
 سنبل مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .
 الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا
 منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم .
 ولا هم يحزنون . . . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء

(١) البقرة ١٧٧ .

(٢) البقرة ٢١٥ .

(٣) البقرة ٢٥٤ .

مرضاة الله وتثبिता من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها
وابل فآتت أكلها ضعفين ، فإن لم يصبها وابل فطل ،
والله بما يعملون بصير . . . يأيها الذين آمنوا أنفقوا من
طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا
الخبث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه ،
واعلموا أن الله غني حميد . . . وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم
من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار . إن تبدوا
الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو
خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ، والله بما تعملون
خبير . . . الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية
فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون»؛ (١)
«لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وما تنفقوا من شيء
فإن الله به عليم (٢)» ؛ «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً
وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين
والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب

(١) بقرة ٢٦١ - ٢٧٤ .

(٢) آل عمران ٩٠ .

وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا ، الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله ، وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا (١) » ؛ « الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ؛ يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكتزون (٢) » .

بل . لقد جعل الله تعالى هذا النوع من الإنفاق حقا واجبا للفقراء ، فقال تعالى يصف المؤمنين : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم (٣) » ؛ وقال « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون (٤) » .

(١) النساء ٣٦ و ٣٧ .

(٢) التوبة ٣٤ و ٣٥ .

(٣) المعارج ٢٤ و ٢٥ .

(٤) الروم ٢٨ .

وكثير من آيات القرآن تدل على أن الإسلام ينظر إلى التملك على أنه مجرد وظيفة يقوم صاحبها باتفاق المال على مستحقه ، وينظر إلى المالك على أنه مستخلف على ثروته من قبل الله لإتفاقها في سبيله . وفي هذا يقول الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير (١) » .

١٠ — بل لقد حجب الإسلام إلى الناس أن ينسلخوا عما زاد من أموالهم عن حاجتهم وينفقوه كله في سبيل الله . فقد روى عن أبي ذر الغفاري أنه قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما نحو أحد (وهو جبل كبير بالحجاز) وأنا معه ، فقال : يا أبا ذر ! فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي ! قال : ما يسرنى أن لي مثل أحد أنفقه في سبيل الله أموت وأترك منه قيراطين ، قلت : أوقنطارين يا رسول الله ؟ قال : بل قيراطين (٢) » ؛ أى إنه ليؤمله أن

(١) الحديد ٧ .

(٢) رواه مسلم والبخاري والنسائي .

يكون له مثل أحد ذهباً يموت وفي يده منه قيراطان لم
ينفقهما بعد في سبيل الله .

ومن أجل ذلك قام أبو ذر الغفاري رضي الله عنه في
عهد عثمان بن عفان يدعو الأغنياء إلى أن ينفقوا في سبيل
الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة جميع ما فضل
من أموالهم عن ضروريات حياتهم ، وينهاهم عن الترف
والسرف واكتناز الأموال والترفع عن المستضعفين والفقراء
من الناس .

ولم تشتمل دعوة أبي ذر هذه على إفراط ولا مبالغة
إلا من ناحية واحدة : وذلك أنه كاد يوجب على
الأغنياء أن ينفقوا جميع ما فضل من أموالهم عن ضروريات
حياتهم في سبيل الله وسد حاجات المعوزين ؛ على حين أن
الإسلام قد حجب إلى الناس هذا المسلك ، كما تقدم بيان
ذلك ، ولا كنه لم يوجبه عليهم إيجاباً ، بل يعتبر المسلم مؤدياً
لواجبه المالى ما دام لم يقصر فيما فرضته الشريعة أو أوجبته
عليه من زكاة وضرائب ونفقة على الأهل .

يبد أن هذا ، كما لا يخفى ، هو أضعف الإيمان . ومن بعده منازل رفيعة في الإسلام تتدرج في سموها وقربها إلى الله حتى تصل إلى المثل الأعلى الذي حث الناس عليه أبوذر الغفاري وأوحت إليه به مثالية الإسلام .

وقد أخطأ كثير من الباحثين إذ يعدون تعاليم أبي ذر الغفاري والتعاليم المشبهة لها في الإسلام من قبيل الاتجاهات الشيوعية . والحق أنها والشيوعية على طرفي نقيض . فهذه التعاليم ، إذ تحت الملاك على أداء زكاة أموالهم وعلى البر بالفقراء وذوى الحاجة ، تعمل بذلك على تثبيت الملكية الفردية وحمايتها من كل ما يهدد من ثورة أو انتقاص من جانب الفقراء والمحرومين ، كما تعمل بذلك أيضا على اتقاء الصراع بين طبقات الأغنياء والفقراء . على حين أن الشيوعية تعمل على إلغاء مبدأ الملكية الفردية نفسه ، وتنادى بجعل الملكيات كلها ملكيات جماعية ، وتمهد لذلك بانارة الصراع بين الطبقات . ومن أجل ذلك تعتبر دعوة أبي ذر الغفاري وجميع التعاليم السمحة التي من طرازها من ألد خصوم الشيوعية . ومن أشد ما يوضع في سبيل انتشارها من معوقات .

ومن هذا كله يظهر صدق ما قلناه في فاتحة هذه الفقرة من أن شريعة الإسلام قد وصلت في مبلغ حرصها على تقرير المساواة بين الناس في شئون الاقتصاد إلى شأو رفيع لم تصل إلى مثله ، بل لم تصل إلى ما يقرب منه ، أية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمه ومتوسطه وحديثه . ومما تقدم يظهر كذلك أن المجتمع الإسلامي الصحيح وهو المجتمع الذي تطبق فيه جميع القواعد التي سنّها الإسلام في شئون الاقتصاد ، والتي ألمعنا فيما سبق إلى طائفة من أهم نواحيها ، هو مجتمع مثالي : يشجع على العمل ، ويعطى كل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا ، ويفسح المجال للتفوق والطموح ؛ ولكنه من جهة أخرى ، يحقق تكافؤ الفرص بين الناس في شئون الاقتصاد ، ويعمل على استقرار التوازن الاقتصادي ويحرص على تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، ويحول دون تضخم الثروات ، ويقيم جميع العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم من التكافل والتعاقد والتواصى بالعدل والإحسان ، ويضع أمثل نظام للضمان الاجتماعي ، ويكفل لكل فرد حياة إنسانية كريمة : « ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

٤ - المساواة بين الرجل والمرأة

قضى الإسلام على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في القيمة الإنسانية المشتركة ، كما قضى على مبدأ التفرقة بينهما أمام القانون وفي الحقوق العامة ، وجعل المرأة مساوية للرجل في هذه الشئون .

فشرع الإسلام المساواة بينهما فيما هو من خصائص الإنسانية في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثي بعضهم من بعض (١) » ، وقال : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٢) ، وقال : « لقد كرمتا بني آدم (٣) » ولم يقل كرمتا الرجال أو الذكور .

(١) سورة آل عمران ، آية ١٩٥

(٢) سورة النساء آية ٣٢ .

(٣) سورة الاسراء آية ٧٠ .

وأباح الإسلام للمرأة التعلم بمختلف أنواعه ومراحله بل جعله فريضة عليها في الحدود الضرورية لها في شؤون دينها ودنياها . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . وكانت أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنها تتعلم الكتابة في الجاهلية على يد امرأة كاتبة تدعى الشفاء العدوية (نسبة إلى عدتي وهي بطن من قريش وهي رهط عمر بن الخطاب رضى الله عنه) ، فلما تزوجها عليه السلام طلب إلى الشفاء أن تعلمها تحسين الخط وتزيينه كما علمتها أصل الكتابة (٣) .

وأباح الإسلام للمرأة أن تضاطلع بأية وظيفة وأن تزاوّل أى عمل ولوفى خارج منزلها ، مادامت تؤدى ذلك فى وقار وحشمة ، وفى صورة بعيدة عن مظان الفتنة ، ومادامت محافظة على ماسنته الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد ، ومادام ذلك لا يؤدى إلى ضرر خلقي أو اجتماعي ، ولا يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو زوجها وبيتها وأولادها ، ولا يتعارض مع

(١) فتوح البلدان للبلاذرى ، فصل عنوانه : أمر « الخط »

أوضاعها في الأسرة والمجتمع ، ولا يكلفها ما لا طاقة لها به
أو ما لا تحسن أدائه بطبيعتها . وأباح الإسلام كذلك للمرأة
في سبيل القيام بهذه الأعمال والوظائف ، أن تختلط بالرجال في
الحياة العامة ؛ على أن يتم ذلك في الحدود والوقورة التي قررها الكتاب
وقررتها السنة في هذه الشؤون ؛ وخاصة أن الإسلام يحفظ للمرأة
بشخصيتها المدنية الكاملة ، وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء
مختلف العقود من بيع وشراء وهبة ووصية وغير ذلك ، ويبيح
لها إدارة أموالها والإشراف على مختلف شئونها الاقتصادية ؛
وغنى عن البيان أن ذلك يقتضيها الاختلاط بالرجال . وقد
كانت عائشة بنت طلحة ، حفيدة أبي بكر الصديق ، تناضل
الرجال بالسهم والنبال . وجمع الرسول عليه الصلاة والسلام
بين الرجال والنساء في كثير من الغزوات والحروب ، وسأوى
بين الرجل والمرأة أحيانا في نصبيهما من غنائم الحرب ، كما
صنع مع السيدة كعبية بنت سعد في غزوة خيبر . وأركب
أمية بنت قيس الغفارية خلفه على راحلته في طريقهم إلى هذه
الغزوة مرتين متواليتين ، وقلدها بعد الغزوة قلادة تشبه الأوسمة
الحربية في عصرنا الحديث ، وظلت هذه القلادة تزين صدرها
طول حياتها ، ولما ماتت دفنت معها عملا بوصيتها . وقد
خاضت أم حكيم بنت الحارث معركة « بين الروم

والمسلمين وعلى عروس لم تفارقها رائحة العرس. وقد استشهد زوجها على مرأى منها ، فبدلاً من أن تبكى وتفتحب شدت عليها ثيابها ، وانتزعت عمود القسطاط الذى شهد ليلة زفافها وصرعت به سبعة من الأعداء عند القنطرة التى لا تزال معروفة حتى اليوم باسم « قنطرة أم حكيم » .

فالإسلام يبيح اختلاط الرجال بالنساء فى الحياة العامة ، ولاسكن على أن يتم ذلك فى وقار وحشمة وبعيدا عن مظان الفتنة ، وعلى ألا يكون من شأنه أن يؤدى إلى ضرر خلقي أو اجتماعي .

والسكى يتوافر هذا كله يشترط الإسلام عدة شروط ويحظر عدة أمور . فيحظر الإسلام أن يختلى الرجل بامرأة ليست ذات رحم محرم منه . ويوجب الإسلام على المرأة فى حالة اختلاطها أن تستز جميع أجزاء جسمها ما عدا وجهها وكفيها فيباح لها عدم سترها إذا لم يكن فى ذلك مدعاة للفتنة . ويوجب عليها كذلك فى هذه الحالة ألا تكون متبرجة وألا تبدى زينتها ، وأن تكون ملتزمة لجادة الوقار والحشمة فى حديثها وجلستها وحركتها فلا يكون فى شيء من ذلك ما يبعث على الإغراء أو يثير الغريزة أو يطمع الذئى فى قلبه مرض . ويوجب عليها كذلك أن تغض من بصرها ، كما

يوجب على الرجال أنفسهم في هذه الحالة أن يعضوا من
أبصارهم ، ويتعدوا في مثل هذه المجالس عن كل ما يتنافى
مع الأخلاق الكريمة . وقد نص القرآن الكريم على هذه
الاداب في عدة آيات ، فقال تعالى : « قل للمؤمنين يعضوا
من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ، إن الله
خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ،
ويحفظن فروجهن ، ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » أى
المقدار الذى يتعذر إخفاؤه كالوجه والكفين وما يتصل بهما
من زينة محتشمة إذا لم تخش الفتنة « وليضربن بخمرهن على
جيوبهن » أى يسدلن خمرهن على صدورهن حتى يخفين
رقابهن ومواطن زينتهن « ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن
أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو
إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو
ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال ،
ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن » فلا تضرب
المرأة رجلا برجل أو تضع رجلا على رجل حتى لا ينكشف

مالا يصبح كشفه من جسمها أو زينة لها » وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون^(١) . وقال : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن^(٢) » أي يسدن ثيابهن ويطنها حتى تغطي جميع أجزاء جسمهن ، فلا يظهر منها إلا ما يتعذر إخفاؤه كالوجه والكفين . وقال مخاطباً نساء النبي ، وخطابه لمن خطاب لجميع النساء المسلمات : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ، وقلن قولاً معروفاً . وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى^(٣) » . ومعنى « لا تخضعن بالقول » أنه لا يصبح أن تكلمن الرجال بحديث خاضع لين متكسر ، لأن ذلك يبعث على الإغراء ويثير الفرائز ويطمع الذين في قلوبهم مرض . ومعنى قوله تعالى « وقرن في بيوتكن » أنه يجب أن تلتزم بيوتكن ما لم تكن ثمة حاجة إلى خروجكن ولا تنسكعن

(١) سررة النور ، آيتي ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الأحزاب ٥٩ .

(٣) الأحزاب ٣٣ ، ٣٤ .

في الطرقات . ومعنى قوله تعالى « ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » أنه لا يصح أن تبالغن في التزين، ولا تظهرن الزينة في الطرقات، كما كان يفعل بعض النساء في الجاهلية .

وقد سوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي جميع الحقوق المدنية سواء في ذلك المرأة المتزوجة وغير المتزوجة . فالزواج في الإسلام يختلف عن الزواج في معظم أمم الغرب المسيحية في أنه لا يفقد المرأة اسمها ولا شخصيتها المدنية ولا أهليتها في التعاقد ولا حقها في التملك . بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها، وبكامل حقوقها المدنية ، وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية وما إلى ذلك ، ومحتفظة بحقها في التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها . فالمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة و ثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها و ثروته . ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من مالها ، قل ذلك الشيء أو كثير . قال تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً ؟

وكيف تأخذونه وقد أفضي بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ١٢» (١) . وقال « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً (٢) » . وإذا كان لا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً مما سبق أن آتاه لزوجته ، فلا يجوز له من باب أولى أن يأخذ شيئاً من ملكها الأصيل ، إلا أن يكون هذا أو ذاك برضاها وعن طيب نفس منها ، وفي هذا يقول الله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً (٣) » . ولا يحل للزوج كذلك أن يتصرف في شيء من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته في إجراء عقد بالنيابة عنها . وفي هذه الحالة يجوز أن تلغى وكالته وتوكل غيره إذا شاءت .

وهذه المنزلة من المساواة لم يصل إلى مثلها بعد احدث القوانين في أرقى الأمم الديمقراطية الحديثة . فحالة المرأة

(١) النساء ٢٠ و ٢١ .

(٢) البقرة ٢٢٩ .

(٣) النساء ٤ .

في فرنسا مثلاً كانت إلى عهد قريب ، بل لا تزال إلى الوقت الحاضر ، أشبه شيء بحالة الرق المدني . فقد نزع منها القانون صفة الأهلية في كثير من الشئون المدنية ، كما تنص على ذلك المادة السابعة عشرة بعد المائتين من القانون المدني الفرنسي إذ تقرر أن « المرأة المتزوجة ، حتى لو كان زواجها قائماً على أساس الفصل بين ملكيتها وملكية زوجها ، لا يجوز لها أن تهب ولا أن تنقل ملكيتها ولا أن ترهن ولا أن تملك بعوض أو من غير عوض بدون اشتراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابية » . .

La femme, même non - commune ou séparée des biens, ne peut donner, aliéner, hypothéquer, acquérir à titre gratuit ou onéreux, sans le concours du mari dans l'acte ou son consentement par écrit.

ومع ما أدخل على هذه المادة من قيود وتعديلات فيما بعد ، فإن كثيراً من آثارها لا يزال ملازماً لوضع المرأة الفرنسية من الناحية القانونية إلى الوقت الحاضر . وتوكيدا لهذا الرق المدني المفروض على المرأة الغربية المتزوجة، تقرر قوانين الأمم الغربية ويقضى عرفها أن المرأة بمجرد زواجها

تفقد اسمها واسم أسرتها ، فلانعود تسمى فلانة بنت فلان ، بل تحمل اسم زوجها وأسرته ، فتدعى مدام فلان ، أو تتبع اسمها باسم زوجها وأسرته بدلا من أن تتبعه باسم أبيها وأسرته . وفقدان اسم المرأة وحملها لاسم زوجها ، كل ذلك يرمز إلى فقدان الشخصية المدنية للزوجة واندماجها في شخصية الزوج .

ومن الغريب أن الكثير من سيداتنا يحاولن أن يتشبهن بالغربيات حتى في هذا النظام الجائر ، ويرتضين لأنفسهن هذه المنزلة الموضيعة ، فتسمى الواحدة منهن نفسها باسم زوجها ، أو تتبع اسمها باسم زوجها وأسرته بدلا من أن تتبعه باسم أبيها وأسرته كما هو النظام الإسلامي . وهذا هو أقصى ما يمكن أن تصل إليه المحاكاة العمياء ، وأغرب من هذا كله أن اللاتي يحاكين هذه المحاكاة هن المطالبات بحقوق النساء ومساواتهن بالرجال ، ولا يدرين أنهن بتصرفهن هذا يفرطن في أهم حق منحه الإسلام لهن ورفع به شأنهن وسواهن فيه بالرجال .

هذا ، ولم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة إلا حيث تدعو إلى هذه التفرقة مراعاة طبيعة كل من الجنسين وما يصلح له وكفالة الصالح العام وصالح الأسرة وصالح المرأة نفسها .

وترجع أهم النواحي التي قرر فيها الإسلام هذه التفرقة إلى خمسة أمور : الأعباء الاقتصادية ؛ والميراث ؛ والقوامة على الأمرة ؛ والشهادة ؛ والطلاق . وسندرس فيما يلي كل أمر منها على حدة مبينين مآثره الإسلام فيه وحكمة هذا التشريع :

١ - تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في الأعباء الاقتصادية :

خفف الإسلام للمرأة في هذه الشؤون جناح الرحمة والحدب والرعاية ، وكفل لها من أسباب الرزق ما يصبونها عن التبذل ويحميها من شرور الكدح في الحياة . فأعفاها من كافة أعباء المعيشة وألقاها جميعاً على كاهل الرجل .

لما دامت المرأة غير متزوجة ولا معتدة من زوج فنفقها

واجبة على أصولها أو فروعها أو أقربائها حسب ترتيب
الفقه الإسلامي لهم في وجوب النفقة^(١)؛ فإن لم يكن لها
قريب قادر على الإنفاق عليها فنفقتها واجبة على بيت المال .

وكذلك شأنها في جميع مراحل الزوجية : سواء في ذلك
مرحلة الإعداد للزواج ، ومرحلة الزواج ، ومرحلة
انفصامه بالطلاق .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى ، وهي مرحلة الإعداد
للزواج ، فقد ألفت الشريعة الإسلامية في أثناءها على كاهل
الزوج طائفة من الواجبات الاقتصادية نحو زوجه المستقبل
بدون أن تكلفها هي أو تكلف أهلها أي عبء من هذا القبيل
لا على سبيل الوجوب ولا على سبيل الندب . ففي هذه المرحلة
تنعم المرأة في الشريعة الإسلامية من الناحية الاقتصادية بجميع
الحقوق ، بينما يحتمل الرجل وحده جميع الواجبات . وترجع
أهم هذه الواجبات إلى أمرين : أحدهما مقدم الصداق ؛
وثانيهما إعداد منزل الزوجية .

(١) أنظر تفصيل ذلك في كتب الفقه .

وأما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الزوجية ، فقد أقامت كذلك الشريعة الإسلامية شئونها الاقتصادية على القواعد نفسها التي أقامت عليها المرحلة السابقة . فأعفت المرأة من أعباء المعيشة وألقتها جميعاً على كاهل الرجل ، واحتفظت للمرأة مع ذلك بحقوقها المدنية كاملة غير منقوصة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . فالمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلتان عن شخصية زوجها وثروته . وهي مع هذا لا تكلف أى عبء في نفقات الأسرة مهما كانت موسرة ، بل تلقى جميع هذه الأعباء على كاهل الزوج . ففي هذه المرحلة كذلك تنعم المرأة في الشريعة الإسلامية من الناحيتين الاقتصادية والمدنية بجميع الحقوق بينما يحتمل الرجل وحده جميع الواجبات .

وكذا موقف الإسلام في حالة انفصام الزوجية بالطلاق . ففي هذه الحالة يحتمل الزوج وحده في الشريعة الإسلامية جميع الأعباء الاقتصادية . فعليه مؤخر صداق زوجته . وعليه نفقاتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ما دامت في العدة . وعليه نفقة أولاده وأجور حضانتهم ورضاعهم في

دور الحضانة ، وعليه وحده تفقات تربيتهم بعد ذلك . ولا تكلف المرأة أى عبء اقتصادى فى هذه الشؤون .

وبذلك وضعت الشريعة الإسلامية المرأة فى أعلى منزلة من قبل الزواج ومن بعده ، وسمت بها فى الحالتين إلى مستوى رفيع لم تصل بها إلى مثله ، بل لم تصل بها إلى ما يقرب منه ، أية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمه ومتوسطه وحديثه .

ب - تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة فى الميراث :

جعل الإسلام نصيب الذكور فى الميراث أكبر من نصيب نظائرهم من الإناث فى معظم الأحوال (١) . فلذا كر مثل حفظ

(١) نقول « فى معظم الأحوال » لأنه توجد أحوال يسوى فيها الإسلام بين نصيب الذكر والأنثى فى الميراث ، كما فى حالة وجود أبوين مع ابن أو مع بنتين فصاعداً ، فإن نصيب الأم فى هذه الحالة يكون مساوياً لنصيب الأب ، فكلاهما يأخذ السدس ، لقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » (النساء ١١) ، وكما وفى حالة وجود إخوة وأخوات لأم ، فإنهم جميعاً يستحقون ثلث التركة يقسم عليها بالتساوى لافرق بين ذكورهم وإناثهم ، وهذا ما لم يعجبهم عن الميراث حاجب ، وذلك لقوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة » (أى لا ولد له ولا أب) « وله أخ أو أخت » أى لأم « فلكل واحد منهما السدس » ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث » (النساء ١٢) ، ولم يقل للذكر مثل حظ الأنثيين .

الانثيين في الأولاد والإخوة والأخوات . وللزوجة من زوجها المتوفى نصف نصيب الزوج من تركته زوجته . (١) ونصيب الأب من تركته ولده يزيد أحيانا على نصيب الأم ولا ينقص عنه في أى حال (٢) .

(١) قال الله تعالى : « ولَكُمْ نَصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يَوْصِينَ بِهَا أَوْ دِينَ وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ لِمَنْ التَّمَنَّى مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يَوْصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ » (النساء ١٢) .

(٢) فأحيانا يكون مساويا له . مأخذ كل منهما السدس ، كما إذا كان للميت ابن أو بنتان فصاعدا . وأحيانا يكون ضعفه ، وذلك مثلا إذا لم يكن مع الأبوين من الورثة إلا بنت واحدة للمتوفى ، فإن البنت تأخذ النصف وتأخذ الأم السدس وتأخذ الأب السدس فرضا والسدس الباقي من التركة تعصيا ، فيه يح نصيبه في هذه الحالة ضعف نصيب الأم . وإذا لم يكن للميت ولد مطلقا فإن الأم تأخذ السدس إذا كان هناك إخوة أو أخوات للمتوفى أكثر من واحد أو واحدة ، وتأخذ ثلث إذا لم يكن هناك إخوة ولا أخوات ، بينما يكون لأب معصيا . ويجب في هذه الحالة ألا يقل نصيبه عن نصيب الأم . ولذلك ينزل نصيب الأم من ثلث جمع التركة إلى ثلث الباقي بعد نصيب أصحاب القروض في كل حالة يترتب فيها على أخذها ثلث جميع التركة أن تزيد حصتها على حصة الأب . وذلك في حالة وجود زوج معهما في الميراث مثلا . فإذا وجد زوج معهما أخذ النصف وأخذت الأم ثلث النصف الباقي ، وعصب الأب في ثلثه . لأنه لو أخذت الأم في هذه الحالة ثلث جميع التركة لزاد نصيبها عن نصيب الأب ، وهذا غير جائز .

وقد بنيت هذه التفرقة على أساس التفرقة بين أعباء الرجل
الاقتصادية في الحياة وأعباء المرأة : فمسئولية الرجل في الحياة
من الناحية المادية أوسع كثيراً في الأوضاع الإسلامية من
مسئولية المرأة . فالرجل هو رب الأسرة وهو القوام عليها
والمكلف بالإتفاق على جميع أفرادها بالفعل إن كان متزوجاً ، أو
سيمصبح مكلفاً بذلك بعد زواجه . وعلى الرجل وحده
كذلك تجنب نفقة الأقرباء . على حين أن المرأة لا يكلفها
الإسلام حتى الإتفاق على نفسها كما سبق بيان ذلك . فكان
من العدالة إذن أن يكون حظ الرجل من الميراث أكبر من
حظ المرأة حتى يكون في ذلك ما يعينه على القيام بهذه
التكاليف الثقيلة التي وضعها الإسلام على كاهله وأعفى
منها المرأة رحمة بها وحداً عليها وضماناً لسعادته الأسره .
بل إن الإسلام قد بالغ في رعاية المرأة إذ أعطاها نصف نصيب
نظيرها من الرجال في الميراث مع إعفائه لها من أعباء المعيشة
وإلقائها جميعاً على كاهل الرجل .

ح - تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في القوامة :

أعطى الإسلام الرجال الحق في القوامة على الأسرة ،
وبني ذلك على سببين رئيسيين :

أحدهما أن الرجل هو المكلف بالإتفاق على الأسرة ؛
ولا يستقيم مع العدالة في شيء أن يكلف فرد بالإتفاق
على هيئة ما بدون أن تكون له القوامة عليها والإشراف
على شئونها . وعلى هذا المبدأ قامت الديموقراطيات
الحديثة ، وقامت الدساتير في العصر الحاضر . فأساس هذه
الديموقراطيات وهذه الدساتير أنه لما كان المواطنون في أمة ما
هم الذين يدفعون الضرائب ويقومون بالإتفاق على مرافق
الدولة فانه من الواجب إذن أن يكون لهم الحق في القوامة
على أمورها ومراقبة جميع سلطاتها ووضع ما يصلح لها من
تشريع . وعلى هذا الأساس وضع نظام الاستفتاء العام ونظام
البرلمانات والتمثيل النيابي . فعن طريق الاستفتاء العام يشترك
المواطنون في القوامة على شئون الدولة في صورة مباشرة ،

وعن طريق التمثيل النيابي يقومون بذلك في صورة غير مباشرة بوساطة نوابهم المنتخبين انتخاباً حراً ويلخص علماء القانون الدستوري هذا المبدأ في العبارة التالية : « من ينفق ' يُشرف » أو « من يدفع يراقب » Qui paye contrôle والسبب الثاني الذي بني عليه الإسلام قوامة الرجل على الأسرة أن المرأة مرهفة العاطفة قوية الانفعال وأن ناحية الوجدان لديها تسيطر سيطرة كبيرة على مختلف نواحي حياتها النفسية . وقد سوى الله المرأة على هذا الوضع حتى يكون لها من طبيعتها ما يتيح لها القيام بوظيفتها الأساسية ، وهي الأمومة والحضانة ، على خير وجه . فلا يخفى أن هذه الوظيفة تحتاج إلى عاطفة مرهفة ووجدان رقيق وحنان رحيم أكثر مما تحتاج إلى التفكير والإدراك والتأمل . على حين أن الرجل لا يندفع في الغالب مع عواطفه ووجدانه اندفاع المرأة ، بل تغلب عليه ناحية الإدراك والتفكير . وغني عن البيان أن القوامة والرياسة تحتاجان إلى الإدراك والتفكير والتأمل أكثر مما تحتاجان إلى العاطفة والوجدان . فصفات القوامة والرياسة متوافرة إذن في الرجل بطبعه أكثر من توافرها في المرأة .

وإلى هذين السببين الرئيسيين يشير القرآن الكريم

في عبارة موجزة بليغة ، إذ يقول : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » .

هذا إلي أن الإسلام قد جعل قوامة الرجال في الأسرة قوامة رحيمة قائمة على المودة والمحبة والإرشاد ، وقيدها بقيود كثيرة تحفظ للمرأة كرامتها وتصون حقوقها وتحقق مصلحتها على خير وجه . فهي رعاية ومحبة مخلصنة وليست بسلطان مفروض ، وهي تدبير وإرشاد وليست بسيطرة ولا استبداد . وقد حرص الإسلام على أن يحد من نطاقها في صورة تكفل مصلحة الأسرة ومصلحة المرأة نفسها . وراعى هذه القواعد في جميع الأوضاع والحالات التي تجتازها المرأة في حياتها .

فإذا كانت غير متزوجة كان مظهر القوامة محافظة ولي أمرها عليها وصياتها وتزويدها بما تحتاج إليه من ثقة ، حتى لا تتبدل بعمل مهين أو تتردى فيما لا يليق بها ولا بأسرتها ويسىء إليها في حاضرها ومستقبلها . فالقوامة في هذه الحالة قوامة حفظ وصيانة ورعاية وحماية وإمداد بكل ما تحتاج إليه في حياتها .

حتى إذا ما جاء دور زواجها وهي بالغة عاقلة فإن لها أن تختار الزوج الذي تريده اختياراً حراً ، على أن يشترك معها وليها بالمشورة والرأى فيمن تختاره . ولكن ليس له أن يجبرها على زوج معين . وإن اختار هو زوجاً لا يتم زواجها به إلا برضاها . يروى في هذا أن فتاة ذهبت إلى عائشة أم المؤمنين تشكو إليها أن أباه زوجها من ابن أخيه ليرفع خسيستها . فقالت انتظري حتى يحضر النبي . فلما حضر ذكرت له ما ذكرته لأُم المؤمنين . فقال عليه السلام : « الأيم (١) أحق بنفسها من وليها » . فقالت الفتاة يا رسول الله : قد أمضيت ما فعل أبي ، وإنما قلت ما قلت ليعلم النساء أن ليس للرجال في هذا أمر . وإذا اختارت المرأة زوجها ولم يرض وليها به من غير سبب شرعى فلها أن ترفع الأمر إلى القاضي ليتولى عقد زواجها مع من اختارته زوجها ، وذلك لقوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن

(١) الأيم فتحة المنزلة وتشديد الياء المزب رجالا كان أو امرأة وسواء أكان قد تزوج من قبل أم لم يتزوج ، وجمع الأيم من النساء أي ، قال تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم . . . » .

ينكح أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف» (١). والعضل هو منع المرأة من أن تتزوج الكف. وحكمة هذا التشريع أن الزواج ليس علاقة بين فردين فحسب ، بل هو كذلك علاقة بين أسرتين ، فان لم يكن متكافئاً لحق عاره بأسرة الزوجة على الأخص . فأراد الإسلام أن يحافظ على حق الأولياء في ألا تلحق المرأة بزواجها عاراً بهم ، فأشرك الأولياء معها في اختيارها من غير إرهاب ولا استبداد بها . واحتاط للأمر فجعل للقاضي سلطان التأخل إن تجاوزوا حدودهم . بل لقد ذهب أبو حنيفة إلى أبعد من ذلك فقرر أن للمرأة أن تزوج نفسها متى شاءت بشرط ألا تتزوج إلا بكف ، وليس لوايها الاعتراض إلا عند عدم الكفاه . وعلى هذا المذهب الأخير تسيّر القوانين المصرية في الوقت الحاضر . وسواء أذهبنا مذهب جمهور الفقهاء أم مذهب أبي حنيفة فان قوامة الرجل التي قررها الإسلام على المرأة في هذه المرحلة تتمثل في رعاية حكيمة تتحقق بها مصلحة الأسرة ومصلحة المرأة نفسها .

وبعد تمام الزواج تنتقل القوامة على المرأة إلى زوجها . ولكن هذه القوامة لا تنتقص شيئا من شخصية المرأة وأهليتها المدنية . فالمرأة المسلمة — كما تقدم بيان ذلك — تظل بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها وبكامل حقوقها المدنية وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء وهبة ووصية ، وما إلى ذلك ، ومحتفظة بحقوقها في التملك تملكها مستقلا عن غيرها . فالمرأة المزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلتان عن شخصية زوجها وثروته . ولا يحل للزوج أن يتصرف في شيء من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته في إجراء عقد بالنيابة عنها ؛ وفي هذه الحالة يجوز أن تلغى وكالته وتوكل غيره إذا شاءت . وإنما تتمثل قوامة الرجل على زوجته في الإسلام في حقه في تدبير سياسة البيت في تعاون مع المرأة ، وفي أن تطيعه زوجته في دائرة المعقول المعروف . وقد فرض الإسلام عليه في مقابل ذلك عدة واجبات . فأوجب عليه الإتفاق على الأسرة وصيانة أفرادها ورعاية حقوقهم ، كما أوجب عليه العبدالة والمعاملة بالحسنى والرفق في علاج مشاكل الحياة الزوجية ، وأخذ الأمر بيسر وهوادة ، وأن يقوم المعوج

في رفق ولين . ولذا كان النبي عليه السلام يعتبر خير الناس خیرهم لأهله . فيقول عليه السلام: « خيركم خيركم لأهله » وقد لخص القرآن هذا النظام الحكيم في عبارة موجزة بليغة إذ يقول : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » (١). فالمرأة من الحقوق في نظر الإسلام مثل ما عليها من واجبات ، والرجل مثلها عليه من الواجبات بمقدار ما له من حقوق . وحق الدرجة التي منحها الله له على المرأة وجعل له الرعاية على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات (٢) .

و - تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في الشهادة :

لم يعتد الإسلام بشهادة المرأة مطلقا في بعض الأمور

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) لخصنا في القسم الأخير من فقرة « القوامة » ما ورد في مال نيم لصدوقنا الفاضل العلامة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

الخطيرة كالشهادة على حادث يوجب حد الزنا ، ولم يعتد
بشهادة النساء وحدهن إلا في الشئون النسوية الخالصة التي
لا يعرفها غير النساء ، وجعل شهادة المرأتين فيما عدا هذا
وذلك معادلة لشهادة رجل واحد على شرط أن يشهد معهما
رجل بما شهدتا به .

ويرجع السبب في ذلك إلى ما ركبه الله في طبيعة المرأة .
فقد اقتضت حكمته البالغة أن تكون ناحية العاطفة في المرأة
مرهفة وأن يكون وجدانها أقوى مظاهر حياتها ، حتى
يتاح لها أن تؤدي أم وظيفه من وظائفها ، وهي وظيفة
الحضانة والأمومة ، على خير وجه . إذ لا يخفى أن هذه
الوظيفة تحتاج إلى عاطفة مرهفة ووجدان رقيق وحنان
رحيم أكثر مما تحتاج إلى التفكير والإدراك والتأمل كما تقدم
بيان ذلك . فليس إذن عيباً في المرأة أن تكون عاطفتها
أقوى من تفكيرها ، بل إن ذلك من صفات كمالها وكمال
أنوثها وأموتها .

وقوة ناحية الوجدان لدى المرأة يجعل عاطفتها تنطفي أحيانا
على ما وصل إلى إدراكها وتمتزج بعناصره ، فتشكله صورة

أخرى وتغير كثيرا من حقيقة من حيث لا تشعر هي بذلك .
فاقتضت العدالة أن يتخذ شيء من الاحتياطات حيال شهادتها .
فاستبعدت شهادتها في الأمور المؤدية إلى نتائج خطيرة
كالشهادة على الزنا ، ولم يعتمد بشهادة النساء وحدهن إلا
في الأمور النسوية الخالصة التي لا يعرفها غير النساء ، وجعل
شهادة المرأتين فيما عدا هذا وذاك معادلة لشهادة رجل واحد ،
علي شرط أن يشهد معهما رجل بما شهدتا به .

وقد بنى الاطمئنان النسبي إلى شهادة المرأتين واعتبارها
معادلة لشهادة رجل ، بني هذا على اساس نفسى سليم ، ذلك
أنه يندر ان يكون الاتجاه العاطفى الذى يسيطر على إحداها
فأبعد شهادتها عن الواقع هو الاتجاه نفسه الذى تسلط على
الأخرى ، فتصلح كتابتهما ما فى شهادة الأخرى من زيف غير
مقصود ، وتذكر كتابتهما الأخرى بحقيقة ما ضلت فيه وما
حرفته عاطفتها عن موضعه . وقد أشار القرآن الكريم إلى
هذا الحكم وإلى السبب القائم عليه فى عبارة موجزة بليغة
إذ يقول : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ، أن

تفضل إحداهما ، فتذكر إحداها الأخرى (١) .

هـ - تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في حق الطلاق :

يأخذ كثير من علماء الفرنجة المسيحيين على الإسلام أنه أباح الطلاق ، وجعله حقا للرجل وحده . ويتابعهم في ذلك بعض المتفرنجين من ابنائنا المصريين والمتفرنجات من بناتنا المصريات ؛ فيجأ هؤلاء وأولئك بالشكوي من الوضع الإسلامي ، ويطلبون إلى المشرع المصري أن يتدخل في هذا النظام ليقيمه على القواعد التي تسير عليها أمم الغرب المسيحي ؛ فيرفع بذلك بلدنا المتخلف البائس إلى مصاف الشعوب المتحضرة الراقية !

وقبل أن نرد على الفرنجة والمتفرنجين والمتفرنجات ، ونبين لهم الوضع الصحيح لنظام الطلاق في الإسلام ، وهو الوضع الذي يجهله كثير منهم ، ويتجاهله بعضهم مكابرة

وعنادا واندفاعا وراء رغباتهم الائمة في الكيد للاسلام ،
وتشويه تعاليمه ، وتوهين منزلته في نفوس معتنقيه ، قبل أن
نرد عليهم ونبين لهم الوضع الصحيح لنظام الطلاق في الإسلام ،
وأنه أمثل نظام عرفته الشرائع ، يحذر أن نلقي نظرة مجملة
على نظام الطلاق في أمم الغرب المسيحي ، وهو النظام الذي
يريدوننا على السير عليه ، ويطلبون إلى أولياء أمورنا أن
يستوردوه إلى مصر .

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تعتنقها أمم الغرب
المسيحي إلى ثلاثة مذاهب : المذهب الكاثوليكي ، والمذهب
الأرثوذكسي ، والمذهب البروتستانتي .

فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريما باتا ، ولا يبيح
فصم الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه . وحتى الخيانة
الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبررا للطلاق . وكل ما يبيحه
في حالة الخيانة الزوجية هو التفرقة الجسمية (حسب تعبيرهم)
بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من
الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرقة
أن يعقد زواجه ، على شخص آخر لأن ذلك يعتبر تعددا

للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال . وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل متي على لسان المسيح إذ يقول : « لا يصح أن يفرق الإنسان ما جمعه الله » (١) . وبعض الفرق التي انشعبت عن الكنيسة الكاثوليكية تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية من الزوج أو الزوجة ، ولكنها تحرم كذلك على كلا الزوجين أن يتزوج بعد ذلك .

والمذاهب المسيحية الأخرى ، الأرثوذكسية والبروتستانتية ، يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة ، من أهمها الخيانة الزوجية ، ولكنهما كذلك يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك .

وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متي على لسان المسيح إذ يقول : « من طلق امرأته إلا بسبب الزنا يجعلها تزني » (٢)

(١) متي ، اصحاح ١٩ ، ٦ .

(٢) متي ، اصحاح ٥ ، ٣٢ .

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ماورد في إنجيل متى كذلك إذ يقول : « من يتزوج مطلقة يزنى » (١) .

هذه هي مسيحيتهم وهذه هي أناجيلهم . وأقول « منسجيتهم » لأن المسيحية الحاضرة التي يعتنقونها تختلف كل الاختلاف عن النصرانية التي يحدثنا عنها القرآن ويذكر أن الله أرسل بها عيسى إلى قومه . فالقرآن يحدثنا عن ديانة سماوية سمحة قائمة على الاعتقاد بوحدانية الله ورعاية مصالح العباد . أما نصرانيتهم فهي أمشاج من التثليث الهندي والوثنية الرومانية القديمة وعناصر أخرى أخذت من هنا وهناك ومزج بعضها ببعض في تكوين متنافر غريب . وهي فيما يتعلق بالتشريع الديوى لا تقيم وزنا لطبيعة الإنسان ولا ترعى مصالح العباد ، كما سيظهر لنا ذلك من تحليلنا لما تذهب إليه بصدد الطلاق . وأقول « أناجيلهم » لأن هذه الأناجيل تختلف كل الاختلاف عن الكتاب المقدس الذي يحدثنا القرآن أن

الله أنزله على عيسى. وهي في معظم ما تحتوي عليه تحريف لكلم
الله عن مواضعه وتلفيق من صنع بابواتهم وكنائسهم ومجامعهم.
بل إن مسيحيهم نفسه ليختلف كل الاختلاف عن المسيح
الذي يحدثنا عنه القرآن . فالمسيح في القرآن إنسان من البشر
يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ؛ أما مسيحيهم فهو كائن
غريب تحار في إدراكه العقول : هو ابن الله (أرسله أبوه
إلي بني آدم ليقتلوه أو يصلبوه فيكفر بدمه الخطيئة التي ظلت
عالقة بهم جميعا منذ أن عصى أبوهم آدم وأكل من الشجرة
والتي كانت ستظل عالقة بهم إلي يوم يعشون لولأن افتداهم
الله بالتضحية بابنه العزيز) ، وهو في الوقت نفسه إله ، أو
جزء من إله أو إنسان وإله في آن واحد .

واسكن لنترك هذا الموضوع ، فالحديث فيه طويل وذو
شجون ، ولنتأمل فيما تقرر مسيحياتهم وأناجيلهم في الموضوع
الذي نحن بصددده وهو نظام الطلاق .

فاذا بلغ الشقاق بين الزوجين إلى حد استحال عنده الصبر
وأصبحت معه الحياة الزوجية جحيم لا يطاق ، وأصبح أفراد
الأسرة جميعا ، ذكورهم وإناثهم صغارهم وكبارهم مهددين من

جراء ذلك بأسوأ النتائج وشر الكوارث في مختلف فروع حياتهم المادية المعنوية والخلقية ، فإن هذه المسيحية وهذه الأناجيل تحرم على هذين الزوجين الطلاق وتأمروهما أن يبقيا معا على هذه الحال وفي هذا الجحيم ، وليكن ما يكون من معقبات ، لان « ما جمعه الله لا يصح ان يفرقه الإنسان » .

وإذا تنافرت طباع الزوجين كل التنافر ، أو ألقى في نفس أحدهما أو كليهما كراهية شديدة للآخر ، حتى إنه ليفضل أن يرى الموت ولا يراه ، وعجزت جميع الوسائل الإنسانية عن علاج هذه الحال ، لأن القلوب بيد الله ولا سلطان لاحد على كثير من شئونها ، فإن هذه المسيحية وهذه الأناجيل تحرم على هذين الزوجين الطلاق ، وتأمروهما بأن يقضيا حياتهما على هذه الحال وفي هذا العذاب ، لأن « ما جمعه الله لا يصح أن يفرقه الإنسان » .

وإذا فسدت أخلاق أحد الزوجين ، ولم يرع لعقد الزواج عهدا ولا حرمة ، واندفع في تيار الفسق والفجور ، وأصبح فضيحة الفضايح لكل من ينتمى إليه ، ومصدر شر وبيل

لكل من يتصل به ، وعجزت جميع وسائل التقويم عن إصلاحه ورده إلى الطريق المستقيم ، فإن هذه المسيحية وهذه الأناجيل تحرم الطلاق منه وتوجب على الزوج الآخر ان يبقى معه على هذه الحال . وقد تنسأهل أحيانا فتسمح له بالانفصال عنه بحسبه فحسب ، أو بطلاق صوري ، بدون أن تسمح له بأن يستأنف حياة أخرى صالحة مع زوج آخر أو زوجة أخرى ، لأن « ما جمعه الله لا يصرح أن يفرقه الإنسان » ، ولأن « من يتزوج مطلقة يزنى » .

وإذا جن أحد الزوجين جنونا مطبقا ، وفقد جميع مميزات الحيوان الناطق ، بل أصبح في تصرفاته أضل سبيلا من الانعام ، ومصدر خطر كبير لكل من يعاشره ، أو أصيب بمرض معد خطير لا يرجى برؤه ، أو فقد مقومات جنسه ، أو كان عقبا لا يلد فأصبح لا يحقق أهم غرض من أغراض الزواج ، أو غاب غيبة طويلة ولم يعرف أحى هو أم ميت أو حكم عليه بالسجن المؤبد ، أو أعسر ولم يستطع الإنفاق على الزوجة وأصبحت الزوجة بذلك معرضة إذا بقيت على ذمته لأن تموت جوعا أو تأكل بشديها ، فإن هذه المسيحية

وهذه الأناجيل لا تسمح بطلاقه في حالة من هذه الحالات ، وإن سمحت به لا تسمح للمطلق أن يتزوج ، لأن « ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان » ولأن « من يتزوج مطلقاً أو مطلقاً يزنى » . ولا تسمح بأن يبقى الزوج على زوجة هذه حالها ويتزوج معها زوجة أخرى لأنها تحرم التعدد على أى حال .

وقد رفعت أخيراً سيدة مسيحية مصرية تدعى السيدة زاهية عازر مرقس دعوى أمام محكمة قنا الابتدائية للأحوال الشخصية ضد زوجها تطلب فيها تطليقها منه ، لأنه تركها بدون الاتفاق عليها ، ولم تستطع تنفيذ أحكام النفقة التى كانت قد استصدرتها ضده بسبب إعساره . وبعد أن استعرضت المحكمة وقائع هذه القضية قضت برفضها اعتماداً على « أن أحكام الشريعة المسيحية مدونة فى الإنجيل ، وقد أشار فى مواضع متعددة إلى رابطة الزوجية فوصفها بأنها رابطة مقدسة ، وهى سر من أسرار الكنيسة السبعة . وحرّم على بنى الإنسان التعرض لها أو حل عقدها ، لأن « ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان » . ومضت المحكمة تقول : « إنه من العجيب أن بعض القوامين على الدين من رجال الكنيسة

وأعضاء المجلس الملى العام قد ساءروا التطور الزمنى فاستجابوا لرغبات ضعيفي الإيمان فأباحوا الطلاق لأسباب لا سند لها من الإنجيل . وحكم الشريعة المسيحية فى الطلاق قاطع فى أنه غير جائز إلا لعلّة الزنا ، ورتب على زواج احد المطلقين بأنه زواج مدنس بل هو الزنا بعينه » ، وانتهت المحكمة إلى « أنها لا تستطيع ، وقد نيط بها تطبيق أحكام الشريعة المسيحية ، مسaire المدعية فيما تطلبه من طلاق تستند فيه إلى الإعسار ، وهو سبب لا يمت إلى علّة الزنا بصلّة من أى نوع كانت . ومن ثمّ يتعين الحكم برفض الدعوى (١) » .

وإذا كان مسلك أحد الزوجين أو كليهما حيال الآخر أو معاملته له تنطوى على ضرر بليغ أو على ضرار متبادل ، وعجزت جميع طرق العلاج عن إصلاح هذه الحال ، فإن هذه المسيحية وهذه الأناجيل تحرم كذلك الطلاق « لأن ما جمعه الله لا يصبح أن يفرقه الإنسان » .

وإذا رأى الزوجان نفساهما أن استمرار زوجيتهما متعذر

(١) انظر جريدة الأهرام الصادرة فى ١-٣-٥٦ م ٤ .

من جميع الوجوه، و اراد كل منهما أن يفارق الاخر بالمعروف ،
ليغنى الله كلا من سعته ، فان هذه المسيحية وهذه الأناجيل
لا تقرهما على ما يريدان ، وتأمرهما بأن يبقيا رغم أنفيهما
على حال يتعذر الإبقاء عليهما ، ولا يريد أحد منهما أن يبقى
عليهما ، وليكن ما يكون من معقبات ، لأن « ما جمع الله
لا يفرقه الإنسان » .



وليت شعري ! ما بال إلههم هذا الذى بلغ في جموده
وعجزه انه يجمع ولا يستطيع أن يفرق ؟ ثم لماذا ينسبون
الجمع لله وينسبون التفرقة للإنسان ، حتى التفرقة التى
يقترضها الصالح العام ويتحقق بها الخير والاستقرار العائلى
والاجتماعى .

ولما كانت الحالات التى ضربنا أمثلة لها ليست حالات
خيالية ، بل كثيراما تحدث وتحدث أشباه لها ونظائر فى حياة
الادميين ، ولما كان الغريبيون من فصيلة بنى آدم وليسوا من
فصيلة الجن أو الملائكة ، فقد رأوا أنه من المتعذر عليهم ،

ما دامت طبيعتهم من طبيعة الإنسان ، أن يسيروا على تعاليم هذه المسيحية وهذه الأناجيل في شئون الطلاق ، فاستحدثوا من القوانين المدنية ما يبيح لهم حل عقدة الزواج في هذه الحالات وما إليها ، وساروا على هذه القوانين في حياتهم العملية ، وتركوا قواعد الكنيسة تنعى من أقامها .

وفي نقد هذا النظام الكنسى يقول واحد من كبار فلاسفة المسيحيين أنفسهم ، وهو العلامة الإنجليزى بنذام Bentham في كتابه « أصول التشريع » :

« حقاً إن الزواج الأبدى هو الأليق بالإنسان ، والملائم لحاجته ، والأوفق لأحوال الأسرة ، والأولى بالأخذ . . . ولكن إن اشترطت المرأة على الرجل ألا تنفصل عنه حتى لو حلت في قلوبهما الكراهة الشديدة مكان الحب لكان ذلك أمراً منكرأ لا يسيغه أحد من الناس . على أن هذا الشرط موجود بدون أن تطلبه المرأة . إذ القانون الكنسى يحكم به فيتدخل بين العاقدين حال التعاقد ويقول لها : أنتما تقرنان لتكونا سعداء ، فلتعلما أنكما تدخلان سجننا سيحكم غلق بابه . . ولن أسمح بخروجكما وإن تقاتلتما بسلاح العداوة والبغضاء . . » .

ويعلق الفيلسوف الإنجليزى على هذا الوضع بقوله : ولو كان الموت وحده هو المخلص من زواج هذا شأنه لتنوعت صنوف القتل واتسعت مذاهبه .

واسكن لحسن الجظ استحدث المسيحيون من القوانين المدنية مايفتح لهم أبوابا للطلاق ويعفيهم من ان يلجثوا إلى القتل أو الانتحار للخروج من هذا السجن .

وهذه الظاهرة ، وهي السير فى الأحوال الشخصية وفق قانون مدنى يختلف عن تعاليم الدين ، لاتكاد توجد فى غير شعوب الغرب المسيحى . فجميع أهل الملل والنحل الأخرى ، حتى البرهميون والبوذيون والوثنيون والمجوس ، يسرون فى أحوالهم الشخصية وفق تعاليم دياناتهم . وقد نجد من بينهم من استحدث فى الأحوال العينية قوانين مدنية تختلف عن تعاليم دينه . واكتنا لانكاد نجد من بينهم من استحدث قوانين مدنية فى الأحوال الشخصية أى فى شئون الزواج والطلاق ... وما إلى ذلك . وأمكن لهذه الملل والنحل ان تسير الحياة العملية وتجارى طبيعة البشر فى هذه الشئون . والمسيحيون وحدهم هم الذين كفروا بدينهم من الناحية

العملية في الأحوال الشخصية على العموم وفي شئون الطلاق على الخصوص ، لأنهم هم أنفسهم قد وجدوا أن تعاليمه في هذا الصدد تذكر الواقع وتتجاهل طبيعة الإنسان ولا تصلح للتطبيق في الحياة .

ولم يستطع رجال الدين المسيحيون سييلاً إلى صد هذا التيار ، ولا إلى الوقوف في وجه المنطق والعقل وضرورات الحياة ، فتركوا الأمور تجري في أعتما ، واكتفوا بأن يظهروا من حين لآخر على مسرح الحوادث حينما يتعلق الأمر بملك أو أميراً أو عظيم ، وحينما تكون الظروف السياسية موالية لظهورهم ، ليثبتوا وجودهم ، وليبقوا على شيء من سلطانهم الديني . كما حدث في موضوع ملك انجلترا الأسبق إدوارد الثامن الذي أراد أن يتزوج بمطلقة ملكة عليه قلبه ، وكانت الظروف السياسية موالية حينئذ لإحراج هذا الملك والوقوف في سبيل رغباته ، فظهرت الكنيسة مهددة بأناجيلها وبأن من « يتزوج بمطلقة بزنى » ، فغير بين أن يمثل لهذه الخرافات ويحتفظ بالعرش ، أو ينزل على حكم عقله وقلبه ويتنازل عن الملك . فأثر العقل على الخرافة والقلب على التاج . —

ومن الغريب أنه كان معروفا لدى الخاص والعام ولدى الكنيسة والشعب أن هذا الملك كان يعاشر خليلته هذه أو هي لا تزال في عصمة زوجها قبل أن تطلق منه ، وكان لها جناح خاص في قصره . ولم يرتفع صوت من الشعب ولا من رجال الكنيسة بالاحتجاج على ذلك . لأن هذه الأمور تعد في عرفهم من الهنات الهيئات . ولكن حينما أبدى رغبته ، بعد أن تمت إجراءات طلاقها من زوجها الأول ، بأن يتزوجها على سنة الأب والابن وروح القدس ، وبأن يعاشرها معاشرة مشروعة ، معاشرة الزوج لزوجته ، لامعاشرة التحليل لخليلته ، قامت في وجهه الكنيسة وقام في وجهه رجال الدين . وقد حدث مثل ذلك أخيراً للأميرة مرجريت أخت ملكة الإنجليز الحالية . فقد أرادت أن تتزوج من ضابط أحبته وأحبها (الكابتن تاوسند) ، فقامت قيامة الكنيسة في وجهها ، لأن هذا الضابط قد طلق زوجة له من قبل ، وقاعدة الكنيسة أن من يتزوج مطلقاً يزني ؛ مع أن طلاقه هذا كان قد تم وفق الأوضاع المدنية والكنسية نفسها ؛ لأن زوجته السابقة قد ثبتت عليها الخيانة الزوجية بأدلة قاطعة ؛ والكنيسة البروتستانتية نفسها التي يدّين بها الإنجليز تبيح الطلاق في هذه الحالة .

وهكذا لا يظهر رجال الكنيسة بسخافاتهم هذه إلا حينما يكون الأمر متعلقا بملك أو أمير أو عظيم ، وحينما تكون الظروف السياسية مواتية لظهورهم. ولا يقصدون بذلك إلا انتهاز الفرص لإثبات وجودهم في صورة بارزة والإبقاء على شيء من سلطانهم الديني والظهور أمام الشعب بمظهر الجلال والقدسية وإقامة الدليل له بطريق عملي على أن مكائدهم فوق مكانة التيجان ومنزلتهم فوق منزلة الأمراء والملوك. ولا أدل على ذلك من أن آلافا من حالات الطلاق وزواج المطلقين والمطلقات تحكم بها المحاكم الأوربية والأمريكية وتنفذها الهيئات المدنية في مختلف شعوب المغرب المسيحي على مرأى من الكنيسة ومسمع منها بدون أن تحرك ساكنا أو تقوى على الاعتراض على القوانين التي تبسح ذلك أو على حالات تطبيقها. ولا أدل على ذلك أيضا من أن رئيس وزراء إنجلترا الحالي (سير انطوني إيدن) قد طلق زوجته الأولى التي هربت مع عشيق لها إلى أمريكا ، وهو الآن متزوج غيرها ، ولم يرتفع صوت من الكنيسة بالاعتراض عليه ولا على توليه أكبر منصب في الدولة ، لأن الظروف السياسية غير مواتية لارتفاع مثل هذا الصوت .

هذا هو النظام المسيحي الذي أهمله أهله أنفسهم ، لما تبين لهم من فسادهم وعدم ملاءمته للحياة الواقعية . ولكنهم يريدوننا نحن أن نسير عليه وأن نترك نظامنا الإسلامي . ويتابعهم في هرائهم هذا المتفرنجون من ابنائنا والمتفرنجات من بنائنا ؛ وهم لا يدرون أن الفرنجة لا يقصدون بذلك إلا الكيد للإسلام وتشويه تعاليمه القديمة وتوهين منزلته في نفوس معتنقيه وإشاعة الفوضى والانحلال في الأمم الإسلامية .

قد يقول السفهاء من الفرنجة والمتفرنجين والمتفرنجات إنهم لا يريدون أن نسير على النظام المسيحي ، بل يريدون أن نسير على غرار النظم المدنية التي تسير عليها أمم الغرب في شؤون الطلاق . ولكن هل نجحت هذه النظم لديهم حتي نستوردها منهم ؟ الحقيقة انها قد أخفقت لديهم إخفاقا مبينا كما أخفقت نظامهم الديني ، وضاعت بين هذا وذاك مقومات الأسرة عندهم وأصبحت مهددة بالانهيار ، بل انهارت بالفعل في كثير من شعوبهم ، ولم يبق منها إلا صور فاسدة قد بعدت كل البعد عن النظام العائلي السليم وأصبحت لا تحقق شيئا من أهدافه .

فقد انقسمت قوانينهم المدنية في شؤون الطلاق إلى طائفتين:
فأما الطائفة الأولى فقد فرطت كل التفريط في احترام عقد
الزواج ، فلم ترع ماله من حرمة وقدسية وجلال ، فأجازت
الطلاق لأتفه الأسباب ، كما هو الشأن في بعض ولايات أمريكا
الشمالية . فلم يصبح غريبا في هذه الولايات أن تزوج المرأة
في الصباح وتطلق من زوجها في المساء . وهذا هو قصارى
ما يصل إليه الاستهتار بنظم الاجتماع الانساني والانهيار في
قواعد الأسرة .

وأما الطائفة الثانية فقد توسعت بعض التوسع في شؤون
الطلاق بالقياس إلى النظام المسيحي ، واسكنها لاتزال متأثرة
بروح الكنيسة ، فلم تبجح الطلاق إلا في حالات محدودة ، وبطرق
وإجراءات معقدة كل التعقيد ، ولا تنتهي إلى الطلاق إلا بعد
أمد طويل ، كما هو الحال في فرنسا ومعظم الأمم الكاثوليكية .
فالقانون المدني الفرنسي لا يبيح الطلاق إلا لواحد من ثلاثة
أسباب : أحدها الزنا من أحد الزوجين ؛ وثانيها تجاوز
الحد والإهانة البالغة في معاملة أحد الزوجين للآخر ؛ وثالثها
الحكم على أحد الزوجين بعقوبة قضائية مهينة . فالمرضى ،

والإصابة بعاهة ، والجنون نفسه حتى لو أدى إلى تجاوز الحد في المعاملة ، والغيبة الطويلة ، والشقاق البالغ ، واتفاق الطرفين على الفرقة ... كل ذلك وما إليه لا يبيح الطلاق في نظر القانون الفرنسي . وأحد الأسباب الثلاثة التي ذكرها هذا القانون وهو الحكم بعقوبة قضائية مهينة لا يتحقق إلا في حالات المجرمين . والسبب الثاني ، وهو تجاوز الحد والإهانة البالغة في معاملة أحد الزوجين للآخر ، يصعب إثباته . ولذلك يعتمد معظم من يريدون الطلاق هناك على السبب الثالث وهو الزنا ، فيجمعون الأدلة اللازمة لإثباته وإقناع القضاء به إن كان قد حدث بالفعل من أحد الزوجين ، أو يلقونه تلقيقا ، ويقدمون لإثباته أدلة مزيفة ، ووثائق مختلقة ، ويقررون باقتراه كذبا أمام القضاء لتسهيل عليهم الفرقة . فلا يكاد يستطاع الطلاق إذن بحسب هذه الطائفة من القوانين إلا إذا تهيأ له سبب واحد وهو عار الأبد للزوج والزوجة وأولادهما ونسلهما وأسرتهما وجميع من يلوذ بهما . ومع ذلك لا يتم الطلاق إلا بنفقات باهظة لا يقوى عليها إلا كبار الأغنياء ، وبعد إجراءات طويلة معقدة تستغرق في الغالب عدة سنين ، ويحكم فيها أولا بالفرقة الجسمية فحسب

Séparation de Corps ثم تستغرق مدة أخرى حتى يحكم بالطلاق .

ومن ثم كثر في هذه الشعوب اتخاذ الزوجات للاخلاء ، واتخاذ الأزواج للخيلات ، وهجر الأزواج والزوجات لمنزل الزوجية ، وفرار الزوجات مع عشاقهن ، والازواج مع عشيقاتهم ، وأصبحت هذه الأمور وما إليها في كثير من بلاد أوربا وأمريكا شيئاً عادياً ، وأصبحت الأسرة شيئاً لا قيمة له ، وأصبحت علائق النسب الصحيح بين الاباء والأولاد موطن الشك وفريسة الارتياب .

هذه هي نظمهم المدنية : طائفة منها تجرد عقد الزواج مما له من حرمة وقُدسية وجلال ، فتبيح الطلاق لأتفه الأسباب ؛ وطائفة أخرى تشدد كل التشدد فلا تكاد تبينه إلا لفضيحة تلحق الأسرة في حاضرها ومستقبلها ، وباجراءات معقدة طويلة . هذه بلغت حد الافراط ؛ وتلك بلغت حد التفريط ؛ وكلاهما يؤدي إلى شر مستطير . ومن ثم اضطرب نظام الأسرة وانهارت قواعدها في معظم أمم الغرب المسيحي .

فهذه الأمم لم تخرج إذن عن نظام الكنيسة الفاسد في شئون الطلاق إلا لتسير على نظم مدنية لا تقل عنه كثيراً في فسادها وما تؤدي إليه من اضطراب في شئون الأسرة وانهايار في مقومات الأخلاق .



والان وقد تبين لنا فساد نظامهم المسيحي ونظامهم المدني كليهما في الطلاق ، وظهر لنا أن استيراد أحدهما ، كما ينادى بذلك الجبهة من المتفرنجين من أبنائنا المصريين والمتفرنجات من بناتنا المصريات ، سيؤدي حتماً إلى انهيار الأسرة والقضاء على جميع مقوماتها ، الآن وقد تبين لنا كل ذلك ، يجدر أن نعرض نظام الطلاق في الإسلام ، وهو النظام الذي ينقده الفرنجة والمتفرنجون والمتفرنجات ويزعمون أنه قائم على عدم المساواة بين الزوج وزوجه ، ليظهر لنا إن كانوا في نقدهم إياه على هدى أو في ضلال مبين . .

أجل ! لقد أباح الإسلام الطلاق . لأنه دين يشرع للحياة الواقعية التي يضطرب فيها بنو الانسان ، ولأنه كثيراً

ما يحدث في هذه الحياة ما يقتضى الطلاق ، بل ما يجعله ضرورة لازمة ، ووسيلة متعينة للاستقرار العائلي . والاجتماعي .

واسكن الإسلام لم يجه على الإطلاق ، بل قيده بقيود تكفل تحقيق الصالح العام وصالح الأسرة نفسها ، وتكفل تحقيق التوازن في حقوق كل من الزوجين وواجباته والمساواة بين كفتيهما في هذه الشؤون :

فالإسلام يحيط عقد الزواج بسياج من القدسية ، ويضفي عليه من الجلال ما يميزه عن سائر العقود ، ويسمو به فوق ما يرتبط به الناس في شؤون حياتهم من التزامات ، وينزله في النفوس منزلة المهابة والإكبار . ولذلك وصفه القرآن بما لم يصف به أى عقد آخر ، فسماه بالميثاق الغليظ ، قال تعالى : « وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا » . وغني عن البيان أن ميثاقا ينظر إليه الإسلام هذه النظرة لا يمكن أن يكون فصمه من الهنات الهينات .

ولذلك بغض الإسلام الناس في الطلاق ، وصوره في أبشع صورة ، وحث المسلمين على اتقائه ما استطاعوا سبيلا إلى ذلك . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » ، ويقول : « تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتزله عرش الرحمن (١) » .

ولم يكشف الإسلام بهذا الزجر وهذا الوعيد ، بل اتخذ من النظم في شئون الأسرة ما يكفل تحاشي الطلاق إلا لأسباب قوية قاهرة .

فقرر أنه لا يصح الالتجاء إلى الطلاق لأسباب يمكن علاجها ، أو لأمر يمكن أن تتغير في المستقبل ، أو لالتحول بطبعها دون استقرار الحياة الزوجية على وجه ما . وحتى الأمور التي تتعلق بعاطفة الزوج نحو زوجته أو بكراهيته لبعض أحوالها لا يعدها الإسلام من مبررات الطلاق . فالإسلام يرى أنه لا ينبغي أن يفكر الأزواج في الطلاق بمجرد تغير عاطفتهم نحو زوجاتهم أو طروء كراهية لهن ،

(١) ذكره السكاساني في كتابه • بدائع الصنائع • في باب الطلاق .

او لمجرد عدم ارتياحهم إلى بعض أحوالهن واخلاقهن التي ليس فيها ما يمس الشرف او الدين ؛ لأن هذه العواطف متقلبة متغيرة ، ولا يصح ان تبني عليها امور خطيرة تتعلق بكيان الأسرة ؛ وبغض الإنسان اليوم قد يصبح حبيبه يوماً ما ؛ والزواج إن كره من امرأته خلقاً فقد يكون فيها خلق آخر يرضيه . وفي هذا يقول الله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً (١) » . ويقول عليه الصلاة والسلام : « لا يفرك (٢) مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضى منها آخر » (٣) ، أى لا ينبغي للمؤمن أن يكره زوجته لخلق واحد لا يعجبه منها ويتغاضى عما بها من أخلاق أخرى فاضلة تعجبه . وجاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستشيريه فى طلاق امرأته ، فقال له عمر : لا تفعل ، فقال : واسكنى لأحبها ، فقال له عمر : « ويحك ألم تكن البيوت إلا

(١) النساء ١٩ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه .

(٣) فرك الرجل زوجته من باب سهر كرهها وأبغضها وفركتك كذلك (الفرق القاموس المحيط) .

علي الحب فأين الرعاية وأين التذمم ؟ «١» ، يقصد أن البيوت إذا عز عليها أن تبنى على الحب ، فهي خليفة أن تبنى على ركنين آخرين شديدين : أحدهما الرعاية التي تبت المراحل في جوانبها ويتكافل بها أهل البيت في معرفة ما لهم وما عليهم من الحقوق والواجبات ، وثانيهما التذمم والتخرج من أن يصبح الرجل مصدرا لتفريق الشمل وتقويض البيت وشقوة الأولاد ، وما قد يأتي من وراء هذه السيئات من نكد العيش وسوء المصير .

ومن النظم التي قررها الإسلام كذلك لتحاشي الطلاق أنه أمر الزوجين عندما يحدث بينهما شقاق أو نفور أن يعملوا على إزالته بإثارة دواعي الرحمة والوئام . وفي هذا يقول الله تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير » (١) .

ومن النظم التي قررها الإسلام كذلك لتحاى الطلاق أنه أوجب على الزوجين إذا لم يستطيعا أن يصلحا ما بينهما بنفسيهما ويحققا الوفاق بوسائلهما الخاصة، أن يعرضا أمرهما على مجلس عائلي يتألف من حكيمين : حكم من أهل المرأة ، وحكم من أهل الرجل ، ليبجثا أسباب الشقاء ، ويعملا على القضاء على مثيراته ، ويوفقا بين رغبات الزوجين ، حتى يحل الصفاء والوئام محل النفور والخصام . ولا ينتظر الإسلام حدوث الشقاق بالفعل لإجراء هذا التحكيم ، بل إنه ليأمر به عند مجرد الخوف من حدوث الشقاق ، أى عند وجود بوادر تنذر به ، ولا يمكن للزوجين القضاء عليها بوسائلهما الخاصة . وفي هذا يقول الله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان علما خيرا » (١) .

ومن الأمور التي قررها الإسلام كذلك لتحاى الطلاق أنه قد رتب عليه من الناحيتين المالية والاجتماعية نتائج خطيرة

وألقى بسببه على كاهل الزوج أعباء ثقيلة ، وأن من شأن هذه النتائج والأعباء أن تحمل الزوج على ضبط النفس وتدبر الأمر قبل الإقدام على الطلاق . فقد قرر أنه يجب على الزوج إذا طلق زوجته أن يوفىها مؤجلاً صداقها ويقوم بنفقة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن مادامت في العدة ، وتكون حضانة أولادها الصغار لها ولقربياتها من بعدها حتى يكبروا ، ويقوم بنفقة أولادها منه وأجور حضانتهم ورضاعتهم في دور الحضانة ، حتى لو كانت الأم نفسها هي التي تقوم بذلك ، قال تعالى : « فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » (١) .

فإذا لم يستطع مجلس التحكيم أن يوفق بين الزوجين ، ولم تجد الوسائل السابقة جميعاً ، ولم تثن الزوج عن عزمه على الفرقة ، كان في ذلك دليل على قيام حالة خطيرة تهدد استقرار الأسرة ، وعلى أن الحياة الزوجية قد فقدت أهم مقوماتها .

فحينئذ يجوز الإسلام للزوج الطلاق لمصلحة الأسرة نفسها
ولتحقيق الصالح العام .

وحتى في هذه الحالة قد احتاط الإسلام للأمر ، فوضع
للطلاق نظماً تتيح للزوج في أثناء إجراءات الفرقة فرصة
طويلة لمراجع نفسه وبعده عما شرع فيه إن كان ثمة سبيل
للابقاء على الحياة الزوجية :

فقد قرر أن يبدأ الرجل بعد استنفاد الوسائل السابقة
جميعاً بتطليق زوجته طليقة واحدة رجعية في طهر لم يتصل
بها في أثنائه . وإنما قرر ذلك لأن الطهر هو فترة كمال الرغبة
في المرأة ، والرجل لا يقدم على طلاق امرأته في فترة كمال
رغبته فيها إلا لشدة الحاجة إلى الفرقة (١) ، ففي ذلك دليل
على قيام حالة خطيرة تستدعي الطلاق .

فاذا وقع هذه الطليقة الرجعية الأولى كان مخيراً
بين أمرين :

(١) بدائم الصنائع للكاساني ، الجزء الثالث ص ٨٨ .

الأمر الأول أن يراجع زوجته في أثناء عدتها . والعدة لغير الحامل تستغرق مدة طويلة تبلغ ثلاثة قروء أى نحو ثلاثة أشهر . فالإسلام قد أعطي المطلق حتى بعد الطلاق فرصة طويلة يراجع فيها نفسه ويرد في أثنائها زوجته إليه ، إن كان ثمة سبيل للإبقاء على الحياة الزوجية . ولتسهيل الإبقاء على الحياة الزوجية يقرر الإسلام أن هذه المراجعة لا تحتاج إلى أى إجراء ، وأنها تتم بمجرد اتصال الرجل بمطلقة أو تقييله إياها ... وما إلى ذلك ، كما تتم بمجرد قوله راجعت امرأتى ، أو عبارة من هذا القبيل . ولكي تكثر بواعث المراجعة ودواعي الإبقاء على الزوجة أوجب الإسلام على الزوج ألا يخرج زوجته المطلقة من منزل الزوجية مادامت في عدتها ؛ قال تعالى : « يأياها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ... » إلى أن قال « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » . (١) ويشير القرآن الكريم إلى تفضيل المراجعة والإبقاء على الزوجية إذ يقول : « وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا (٢) » ،

(١) الطلاق ١ .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

فوصف الرد بأنه إصلاح لما حدث . ويشير القرآن إلى ذلك أيضا إذ يقول في آية الطلاق : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة ، واثقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » ويختم الآية بقوله : « لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (١) » . فالقرآن الكريم يشير إلى أن الله قد شرع الطلاق في أول العدة أي في طهر لم يمسه الرجل زوجته في أثناءه ، وشرع أن تظل المرأة من بعده في منزل الزوجية طوال مدة عدتها ، شرع كل ذلك ليعطى الزوج فرصة طويلة للتأمل ، ولتكثر بواعت الرجعة ، ودواعي الإبقاء على الزوجة ، فلعل الله يحدث أمراً بعد ذلك فيرجع الزوج عما أبرمه ويراجع زوجته .

والأمر الثاني الذي يباح للزوج أن يفعله بعد هذه الطلقة أن يترك زوجته حتى تبلغ أجلها وتنقضي عدتها ، فتطلق منه طلاقاً بائناً . وحتى بعد ذلك يظل الإسلام حريصاً على الإبقاء

على الزوجية وعلاج ما حدث ، فيجيز للزوج أن يعيد زوجته إلى عصمته بعقد ومهر جديدين .

فإذا راجعها إلى عصمته في أثناء عدتها أو تزوجها مرة ثانية بعقد ومهر جديدين بعد انقضاء عدتها ثم شجر بينهما ما يجعله يعزم الطلاق من جديد ، وجب عليه أن يسير في هذه المرة الثانية على الأوضاع نفسها التي شرعت له في المرة الأولى ، ويعطيه الإسلام في هذه المرة الثانية من فرص المراجعة وإعادة الزوجية ما أعطاه في المرة الأولى .

فإذا عاد إلى معاشرة زوجته بمراجعتها في أثناء عدتها أو بالعقد عليها بعد انقضائها وبعد أن طلقها مرتين ، فإنه لا يبقى له عليها بعد ذلك إلا طلاق واحدة .

فإذا أوقعها عليها في الأوضاع السابق بيانها كان ذلك دليلاً على أن الحرق قد اتسع على الراقع ، وأن الحياة الزوجية قد أصبحت غير محتملة بين الزوجين ، وأنهما كلما حاولا جبرها اختل عليهما نظامها . فحينئذ يقرر الإسلام الفارقة بينهما نهائياً ، ولا تحمل له بعد ذلك حتى تنمحي آثار العقد الأول

والحياة الزوجية الأولى انمحاء تاماً ؛ وذلك لا يكون إلا إذا تزوجت من شخص آخر ، وانتهى الأمر بطلاقها منه طلاقاً عادياً ، ورأى كلاهما بعد هذه المدة الطويلة وبعد تغير الأحوال على هذا الوجه أنه من الممكن استعادة الحياة الأولى على وضع أقوم وأمثل .

وفي هذا يقول الله تعالى : « الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » إلى أن يقول « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فان طلقها فلا تحل له من بعد » (أى من بعد هذه الطلقة الثالثة) « حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها » (أى هذا الزوج الآخر طلاقاً عادياً وانقضت عدتها منه) « فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله ، وذلك حدود الله نبيها لقوم يعلمون » (١) . وقال تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » أى طلقوهن في قبيل عدتهن أى في أول مرحلة فيها ، وذلك لا يكون إلا إذا طلقها في طهر لم يمسه

فيه ، لأن الحيض والطهر الذي يمس الرجل المرأة في أثنائه لا يحسبان من العدة » وأحصوا العدة وانقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » (١) . وروى مالك في الموطأ عن نافع « أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال عليه السلام : مره فليراجعها ، فليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » (٢) . ويشير عليه السلام بذلك إلى قوله تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » ، أى يجب أن يكون الطلاق في أول عدة أى في طهر لم يمس الرجل امرأته في أثنائه .

(١) الطلاق ١ ، ٢٠ .

(٢) حديث صحيح رواه البخارى ومسلم عن طريق مالك .

هذا هو نظام الطلاق في الإسلام ، وهذه هي إجراءاته المنصوص عليها في الكتاب والسنة . وإيقاع الطلاق على غير هذا الوجه مخالف لما شرعه الإسلام ، بل لا ترتب عليه الفرقة في بعض المذاهب ، وهي مذاهب تتفق مع نصوص الكتاب والسنة السابق ذكرها . ولا أدل على ذلك من أن الرسول عليه السلام لم يعتد بالطلقة التي أوقعها بن عمر على زوجته في حالة الحيض ، ولم يعتبرها طلقة . فقد روي ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن يسأل ابن عمر عن ذلك ، فقال له إن رسول الله عاياه السلام « ردها على » ولم يرها شيئاً « أى لم يعتد بهذه الطلقة .

صحيح أن عمر بن الخطاب قد أنفذ في أيام خلافته أنواعاً من الطلاق لا تتفق مع هذا النظام المشروع ، منها طلاق الرجل لأمرأته ثلاث طلقات متتاليات في مجلس واحد أو في طهر واحد . ولكن السبب في ذلك يرجع إلى أن كثيراً من الناس في عهده كانوا قد استهانوا بحرمة الزواج وكثر إيقاعهم للطلاق في صور غير مشروعة ليخوفوا زوجاتهم بذلك ، ويوقعوا الرعب في قلوبهن ، حتى يخشين الرجال ، ويحاذرن

إغضابهم حرصاً على الزوجية . فأراد عمر أن يشدد عليهم وأن يعاقبهم من جنس عملهم ، حتي يرددعوا ويرجعوا عن غيهم ويحفظوا الزواج حرمة و قدسيته ولا يتلاعبوا بالفاظ الطلاق . فأنفذ ما كانوا يوقعونه من طلاق مخالف للوجه المشروع . وقال في ذلك قوله المشهورة التي تبين بأوضح عبارة عن مقصده : « أيها الناس ! قد كان لكم في الطلاق أناة وأنه من تعجل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه » . - فكان ذلك من عمر رضي الله عنه مجرد إلزام بحكم السياسة الشرعية في النظر إلى المصالح ومجرد إجراء مؤقت للزجر ولعلاج حالة طارئة وعادة سيئة انتشرت حينئذ ، ولتخويف الناس من نتائج التلاعب بالطلاق . ولم يكن غرضه أن يقرر تشريعاً دائماً للمسلمين ولا أن يغير شريعة الله في الطلاق .

ولقد أحسن المشرع المصري صنعا إذ قرر في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة يقع طلاقاً واحدة . وينبغي ألا يقتصر المشرع المصري على ذلك ، وأن يصدر قوانين أخرى تحظر جميع أنواع الطلاق المخالفة للنوع المبين في الكتاب والسنة ، الذي أشيرنا إليه أيضاً

فما سبق ، ولا تعتد بغيره من أنواع الطلاق وتجعل ما عداه عبارات من منكر القول ولغو الايمان. ففي ذلك إحقاق للحق ورجوع بنظام الطلاق إلى الأوضاع الصحيحة التي سنّها الاسلام وانحرف عنها المسلمون . فليس المقصود من الطلاق اللعب واللهو ، حتى يزعم الرجل لنفسه أنه يملك الطلاق كما شاء وكيف شاء ومتى شاء ، وإنما هو تشريع منظم دقيق من لدن حكيم عليم ، شرعه الله لعباده منعا للخرج ، وعلاجاً شافياً لما يكون في الأسرة بين الزوجين من شقاق وضرار ، ورسم قواعده ، وحد حدوده بميزان العدالة الصحيحة التامة ، ونهى عن تجاوزها ، وتوعد على ذلك . ولذلك تنتهى آيات الطلاق دائماً بذكر حدود الله والنهى عن تعديها والتحذير من المضارة . فيقول الله تعالى عقب آيات الطلاق : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) ؛ « وتلك حدود الله نبينها لقوم يعلمون » (٢) ؛ « وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » ؛ (٣) « ولا تمسكوهن

(١) البقرة ٢٢٩ .

(٢) البقرة ٢٣٠ .

(٣) الطلاق ١ .

ضارارا لاعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا « (١١) : « واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم . فاحذروه » (٢) .

وحتى لا يكون الطلاق نزوة عابرة ، وحتى يكون للزوج فرصه للتراجع ، وللمتصلين بالزوجين فرصة للتدخل ، حتى بعد استنفاد وسائل التحكيم السابق ذكرها ، ينص القرآن على أن يقع الطلاق على يدى شاهدين ، فيقول تعالى في آية الطلاق « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ، ذاكم يوعظ به من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا (٣) » . ولا مانع عندي من أن يؤول المخرج في الآية بالمخرج من الطلاق لتلاؤمه مع ايقاع الطلاق أمام شاهدين . وقد ذهب الشيعة الإمامية إلى وجوب الإشهاد في الطلاق ، وأنه ركن من أركانه ، وأن كل طلاق بدون إشهاد يقع باطلا ولا

(١) البقرة ٢٣١ .

(٢) البقرة ٢٣٥ .

(٣) الدالا ٢ .

يترتب عليه شيء . وحيدا لو أخذ المشرع المصري بهذا الرأي الذى يتفق مع صريح القرآن ، ويتيح لمن يعزم الطلاق فرصة أخرى للتأمل والتدبر والتراجع عما اعتزمه ، كما يتيح فرصة أخرى للإصلاح بين الزوجين عن طريق الشاهدين اللذين يستدعيان للشهادة على الطلاق ، وهما يكونان عادة من ذوى الصلة الوثيقة بالزوجين .

هذا ، ولم يدخر الإسلام وسعا فى إحاطة المرأة المطلقة بعطف كريم ورعاية رحيمة ، وفى العمل على حفظ حقوقها وحمايتها من الإضرار بها ، وذلك بما سنه من نظم رشيدة فى النفقة والحضانة والعدة والإرضاع وطرق إيقاع الطلاق وزمنه . . . وما إلى ذلك . وفى هذا يقول الله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضاررا لاعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا ، واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به ، واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم . وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا

تراضوا بينهم بالمعروف ، ذلك يو عظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ، ذاكم أزي لكم واطهر ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون (١) . ويقول « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف (٢) . ويقول « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ، واثمروا بينكم بمعروف ، وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (٣) . ويقول : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأنتم إحداهن قنطاراً

(١) البقرة ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٢) الطلاق ٢٠١ .

(٣) الطلاق ٦ .

فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً ؟ أو كيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً (١) .

وبجانب هذا النوع من الطلاق الذي شرعه الإسلام بعد الدخول بالزوجة وتوثق رباط الزوجية بينهما ، أجاز الإسلام طلاق الرجل لمن عقد عليها قبل أن يدخل بها إذا كان ثمة ما يدعو إلى ذلك ، حتى يتفرقا ويغني الله كلا من سعته ، قبل أن يتم الدخول ، فيؤدي ذلك إلى الإضرار بكل منهما وإيذائه في مستقبله . ومع ذلك فقد أوجب الإسلام على الرجل في هذه الحالة نصف المهر المتفق عليه ، كما أوجب عليه المتعة للزوجة ، وهي تعويض لجبر إباحش الطلاق يقدره الحاكم حسب الظروف وحسب حالة الزوج المالية وحسب مالحق المرأة من ضرر (٢) . وفي هذا يقول الله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا

(١) النساء ٢٠ و ٢١ .

(٢) يرى أبو حنيفة أن المتعة كسوة كاملة يقدمها الزوج لطلقاته .

لهن فريضة ، ومتعهوهن علي الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقاً على المتقين ، وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفو أقرب للتقوي ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، إن الله بما تعملون بصير (١) .

وبجانب هذين النوعين من الطلاق اللذين وكل الأمر فيهما إلى الزوج وحده في الحدود السابق بيانها ، شرع الإسلام أربعة أنواع أخرى من الطلاق :

(أحدها) طلاق تستبد به المرأة ، وذلك إذا كانت قد اشترطت في عقد الزواج أن تكون عصمتها بيدها ، أي أن تملك حق الطلاق ، وقبل زوجها ذلك . ففي هذه الحالة يكون لها حق الطلاق في بعض المذاهب بشروط وأوضاع خاصة .

(وثانيها) طلاق يقع عند الإخلال بشرط اشترطته

المرأة في عقد الزواج . فإذا أدخل الزوج بهذا الشرط وقع الطلاق في بعض المذاهب ، على ألا يكون هذا الشرط شرطاً فاسداً يتعارض مع مقومات الزوجية وحدود الله .

(وثالثها) طلاق يوقعه القاضى لإعسار الزوج وعدم قدرته على النفقة ، أو لاتقاء الضرر أو الضرر ، أو لغيبة الزوج غيبة طويلة . وقد أخذ بذلك القانون المصرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

(ورابعها) طلاق يقع عن تراض من الرجل والمرأة كليهما . ويتم في الغالب عن طريق تنازل المرأة عن جميع مالها عند زوجها أو عن بعضه أو عن طريق إعطائه شيئاً من المال يتراضيان عليه . ويسمى هذا بالخلع . ويحدث عند ما ترى الزوجة تعذر مالحية الزوجية ، وتحاف إن أقامت مع زوجها على هذه الحال ألا تتمكن من إقامة حدود الله . وإلى هذا النوع يشير القرآن الكريم إذ يقول : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتنهن شيئاً إلا أن يخافاً ألا يقيها حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيها حدود الله فلا جناح عليهما فيما افترت

به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون (١) .

* * *

(١) البقرة ٢٢٩ — انظر في الأوضاع التي شرعها الإسلام للطلاق بحثاً قتيماً لصديقنا الفاضل العلامة الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر بعنوان « نظام الطلاق في الإسلام » . وقد كان هذا البحث من أهم مراجعنا في هذه الفقرة . هذا ، وبجانب هذه الأنواع من الفقرة التي شرعها الإسلام من قبل الدخول ومن بعده ، يوجد نوعان من الإيمان لم يقرهما الإسلام واكن رتب عليهما بعض النتائج . أحدهما « الإيلاء » ، وهو أن يقول الرجل لامرأته : « والله لا أقربك » أو « لا أقربك أربعة أشهر » فصاعداً . فإذا قاربها في أثناء أربعة أشهر لا يحسب ذلك طلاقاً عليه ، وإنما تجب عليه الكفارة . عن حنثه في يمينه إن كان قد أقسم بالله . وإن لم يقربها حتى مضت الأشهر الأربعة اعتبرت مطلقة في مذهب أبي حنيفة طليقة واحدة بائنة ، « لأنه ظلمها بمنع حقها » كما يقول فقهاء هذا المذهب « فجأزه الشرع بزوال نعمة الزواج عند منهي المدة » (البدائع جزء ثالث ، ص ١٧٠ وتوابعها ، والميداني على القدوري ، باب الإيلاء) . وعند الشافعي إذا مضت =

هذا هو النظام الرشيد الذي سنه الإسلام للطلاق :
 فإذا يأخذ القرينة والمتفرنجون والمتفرنجات على هذا النظام
 الإلهي الحكيم ؟

== الأشهر الأربعة ولم يقربها في أثناءها يوقف أمرها ويخير بين
 النفي والتطليق . (البدائع ، جزء ثالث ص ١٧٢) . وفي هذا
 يقول الله تعالى : « للذين يولون من نسائهم تربص أربعة أشهر
 فإن فاءوا » أي رجعوا عما أقسموا عليه بأن قاربوا زوجاتهم
 « فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم »
 (البقرة ٢٢٦ ، ٢٢٧) . ويفضل الإسلام أن يمحص الرجل في
 يمينه في هذه الحالة ليبقى على الزوجية ، بدليل قوله
 تعالى : « فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » ؛ وبدليل قوله
 عليه السلام « من حلف منكم يميناً ورأى غيره خيراً منه
 فليفعل ما هو خير وليكفر عن يمينه » (أو كما قال) .

وثانيهما : « الظهار » وهو أن يقول الرجل لزوجته :
 « أنت علي كظهر أمي » ، أو عبارة من هذا القبيل . فلا يجوز
 في هذه الحالة أن يقربها حتى يكفر عن ظهاره الكفارة التي
 نص عليها القرآن . وقد استنكر القرآن الظهار في عبارات

بأخذون عليه ، فيما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصددده على الأخص ، وهو موضوع المساواة ، أنه قد جعل الطلاق حقاً للرجل وحده ، وحرّم المرأة من ممارسته ؛ ويقولون إنه لما كان كل من الرجل والمرأة طرفاً في عقد الزواج وشريكاً مع الآخر في الحياة ، فإن منح حق الطلاق لأحدهما

= قوية كما استنكر الإيلاء ، وإن كان قد رتب على كل منهما النتائج السابق بيانها زجراً للأزواج عن مثل هذا التلاعب في الأيمان المتعلقة بالحياة الزوجية. وفي الظاهر يقول الله تعالى : « الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ، إن أمهاتهم إلا اللائق ولدنهم ، وإنهم ليقولون منكرأ من القول وزوراً ، وإن الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، ذاكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكافرين عذاب أليم » (المجالة ٢ — ٤) .

دون الآخر يتعارض مع أصول التعاقد ومع ما ينبغي أن تكون عليه المساواة بين الجنسين ، وأن الوضع السليم هو ألا يفسخ العقد إلا برضا الطرفين المتعاقدين معا ، أو إذا منح هذا الحق لأحدهما يجب أن يمنح كذلك للآخر .

وقد فأت هؤلاء أمور كثيرة : فاتهم أن المرأة إذ تبرم مع الرجل عقد الزواج على سنة الله ورسوله ووفق الشريعة الإسلامية ، تقبل بذلك أن يتولي الرجل وحده شؤون الطلاق في الحدود التي قررها الإسلام ، وتتنازل تبعا لذلك فيما يتعلق بالطلاق عن جميع الحقوق التي يمكن أن تنشأ عن اشتراكها في عقد الزواج . فالزوج إذ يمارس الطلاق وحده إنما يمارسه بناء على رضا الزوجة ذلك الرضا الذي يتضمنه عقد الزواج نفسه . وفاتهم كذلك أن الإسلام قد راعى في هذا الموضوع أن المرأة تغلب عليها العاطفة وسرعة الانفعال ، وأنه لا يقع عليها غرم مالى من الطلاق ، فلا يصبح مع هذه الأوضاع وهذه الحالات النفسية والقانونية للمرأة أن يوضع في يدها حق خطير كحق الطلاق ، وإلا لأصبحت الأسرة مهددة بالانهيار لضعف نزوة عابرة وأوهى انفعال طارئ . على حين أن الرجل لا يندفع في العادة مع

عواطفه ووجداناته وانفعالاته اندفاع المرأة ؛ وهو وحده من جهة أخرى الذي سيقع عليه غرم الطلاق ؛ هذا إلى أنه القوام على الأسرة ، البصير بشؤونها ، المقدر لجميع ظروفها . فافتضت الحكمة الإلهية أن يمنع هذا الحق بالقيود التي ذكرناها ، وهي قيود تكفل عدم استخدامه له إلا حيث يقتضي ذلك صالح الأسرة والصالح العام ، وتكفل عدم الإضرار بالمرأة .

هذا إلى أن الإسلام ، كما تقدم ، قد أباح الطلاق عن تراضي الطرفين في صورة الخلع ؛ بل أباح أنواعا من الطلاق تستأثر بها المرأة إذا تنازل لها الزوج عن هذا الحق وجعل العصمة بيدها ؛ وأباح لها أن تشتط في عقد الزواج شروطا خاصة على أن يفسخ العقد عند عدم الوفاء بهذه الشروط ، كما سبق بيان ذلك .



وقد ظهر منذ عهد قريب فريق من المتفرنجين المصريين والمتفرنجات المصريات ينصحون لأولياء الأمور بأن ينزعوا

هذا الحق من يد الزوج والزوجة كليهما ويضعوه في يد القضاء . فلا تطلق المرأة إلا بدعوى تقام أمام القضاء وتفتتح فيها المحكمة بوجادة الأسباب التي تدعو إلى ذلك . وهم بذلك يريدون أن ينقلوا إلى مصر أحكام القانون المدني الفرنسي في الطلاق ، ويستبدلوه بشريعة الله ، وإن كانوا لخبثهم لا يصرحون بذلك . ومن المؤسف أن إحدى اللجان الحكومية التي ألفت أخيراً قد أخذت تنقاد لهذا الرأي .

وقد عرضنا فيما سبق القوانين الأوربية التي تذهب هذا المذهب ، وعلى الأخص القانون المدني الفرنسي ، وبيّنا بالدليل القاطع ما أدت إليه هذه القوانين من تقويض لنظام الأسرة وانهايار لمقرمات الأخلاق . هذا إلى أن معظم أسباب الطلاق تتمثل في أمور لا يصبح إعلانها ، حفاظاً على كرامة الأسرة رسمعة أفرادها ومستقبل بناتها وبنيها . فلو فرض على الناس ألا يطلقوا إلا بعد إعلان هذه الأسباب أمام الحاكم ، وتقديم الألة القاطعة عليها ، واعتناع القضاء بها ، لوقعوا بين نارين : فاما أن يؤثروا عدم فضيحة أنفسهم وزوجاتهم أو ولادهم بإعلان أسباب الطلاق أمام الحاكم ، فيبقوا بذلك

على اوضاع تأباها الكرامة ، وبأباها الخلق الفاضل ،
وتأباها مصلحة الأسرة نفسها ؛ وإما أن يؤثروا إعلانها
فيسجلوا بذلك عاراً أيدياً على أنفسهم وجميع أفراد
أسرتهم .

هذا إلى أن الإسلام قد قرر نظام التحكيم بين الزوجين
فيما يشجر بينهما من خلاف ، واسكنه قرره في صورة كريمة
نبيلة لا تنطوي على شيء من هذه المساوىء . فقد قرر
أن يتألف مجلس التحكيم من حكمين : حكم من أهل
الزوج وحكم من أهل الزوجة ، أى من رجلين لا يرى
كلا الزوجين غضاضة في الإفضاء إليهما بذات نفسيهما
وبأسباب شقاقهما . وهما من جهة أخرى لا يقلان عن الزوجين
في حرصهما على كتمان كل ما يسيء إلى سمعة الأسرة المتخاصمة
وعدم إذاعته بين الناس ، لان كل ما يسيء إلى سمعة هذه
الأسرة يسيء إلى سمعة الحكمين نفسيهما لارتباط كليهما
بهذه الأسرة برابطة القرابة .

وفضلاً عن هذا كله فإن الإسلام قد أجاز تدخل القضاء

في هذه الشئون حينما تدعو إلى ذلك ضرورة ويتوقف على تدخله تحقيق الصالح العام وصالح الأسرة . فأجاز للقضاء أن يطلق على الزوج في حالة إعساره وعدم قدرته على النفقة ، وفي حالة غيبته غيبة طويلة ، وحيث يدعو إلى الطلاق اتقاء الضرر والضرار كما سبق بيان ذلك .

هذا هو نظام الطلاق في الإسلام كما تدل عليه الأدلة الصحيحة الثابتة من الكتاب والسنة . وهو كما رأينا طريق قويم لا عوج فيه ولا أمت ، وجادة واضحة مستقيمة يسير الإنسان فيها على هدى ونور مبين . نظر فيه إلى صالح المجتمع وصالح الأسرة وصالح الزوجين ، وحفظت فيه حقوق كل منهما بما يطابق العدالة التامة ، لا يغبن أحدهما الآخر ، ولا يغبى القوي منهما على الضعيف . أعطى الرجل بعض المزايا ، ومنح المرأة في مقابل ذلك حقوقا تستعويض بها عما يلحقها من استعمال الرجل حقوقه . وقد لخص القرآن الكريم هذا كله في عبارة موجزة بليغة إذ يقول : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » .

هذا هو نظام الطلاق في الإسلام ، وهو كما رأينا حل
ينظر إليه الإسلام كما ينظر إلى جراحة لابد من إجرائها
فلا يقرها إلا إذا تعذر الشفاء بغيرها ؛ وسط بين الإفراط
والتفريط : لاتسد منافذه حتى تشقى الأسرة بتحريمه كما
هو شأن النظام المسيحي ؛ ولا تتسع كل الاتساع حتى يفقد
معه ميثاق الزواج ماله من حرمة وجلال كما هو شأن النظم
المدنية في بعض أمم الغرب ؛ ولا تتوعر طريقه حتى يتلمسه
الزوجان المتكارهان في الاتفاق على دعوى الخطيئة ووصم
الأسرة بعار أبدي كما هو شأن النظم المدنية في أمم أخرى
من أمم الغرب .

ومن هذا يظهر أن خير ما يقدمه القادة والمصلحون إلى
أوطانهم في هذا الموضوع هو عدم الانقياد لاتجاهات
المتفرنجين والمتفرنجات ، والعمل على إشاعة الفهم الصحيح
لنظام الطلاق في الإسلام ، وإقامة إصلاحاتهم وأحكامهم
في هذا الصدد على قواعد من ديننا الحنيف .

الفصل الثاني

الحرية في الإسلام

اتخذ الإسلام الحرية دعامة لجميع ماسنه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، وحرص على تطبيقها في مختلف شؤون الحياة ، ولم يغفل أية ناحية من نواحيها الأربع المعروفة وهي : الحرية السياسية ؛ والحرية الفكرية ؛ والحرية الدينية ؛ والحرية المدنية .

١ - الحرية السياسية

أما الحرية السياسية ، وهي التي يمنح بمقتضاها الحق لكل فرد عاقل رشيد في أن يشترك في إدارة شؤون الدولة ورقب أعمال السلطة التنفيذية عن طريق انتخاب الممثلين انتخاباً حراً أو عن

طريق الاستفتاء العام ، فقد ذهب الإسلام في الأخذ بها ، إلى أبعد الحدود ، حتى إنه ليقرر أن اختيار الخليفة نفسه مو كول إلى المسلمين ، وأن الخلافة الصحيحة هي ما كانت نتيجة بيعه حرة . وعلى هذه الأسس الديمقراطية النبيلة ولي الحكم جميع الخلفاء الأربعة الراشدين . ولم يكتف الإسلام بذلك بل أوجب ايضاً على السلطة التنفيذية ألا تبرم أمراً إذا بال من أمور الدولة إلا إذا رجعت فيه إلى المسلمين ، وجعل هذه السلطة مسئولة أمامهم عن كل ما تعمله في حدود وظائفها العامة . وفي ذلك يقول أبو بكر رضى الله عنه في خطبته عقب أن بايعه المسلمون خليفة لرسول الله : « أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتُمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتُمونى على باطل فسدّدونى . أطيعونى ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم » . ويقول في خطبة أخرى : « إنما أنا متبع ولست بمبتدع ، فإن استقممت فتابعونى وإن زغت فقومونى » . ويقول عمر رضى الله عنه : « ألا إن رأيتم فى أعوجاجاً فقومونى » ؛ فقام إليه رجل فقال « إن رأينا فيك أعوجاجاً قومناك بالسيف » ؛ فاغبط عمر بما قاله هذا الرجل وحمد الله أن بلغ المسلمون هذا الحد من اليقظة والوعى . ويقول عثمان رضى الله عنه حينما أخذ عليه الناس بعض المأخذ : « إني

اتوب وأنزع ، ولا أعود لشيء عابه المسلمون . فإذا نزلت من منبري فليأتني أشرافكم فليروني رأيهم ، فوالله لئن ردني الحق عبداً لأذلن ذل العبيد .

وتوكيدا لهذا المبدأ الجليل أمر الله نبيه عليه السلام - مع أنه الصادق الأمين الذي لا ينطق عن الهوى - ألا يستبد بشئون المسلمين وأن يشاورهم في أمورهم ، فقال تعالى : « فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لا نقصوا من حولك ، فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » . وكانت قاعدته عليه السلام في المشورة أن يأخذ بما أجمع عليه أصحابه ولو كان مخالفا لرأيه ، فإن اختلفت آراؤهم أخذ بما استقرت عليه أغلبيةهم . كما حدث حينما استشار أصحابه في شأن بعض الأسرى أيقتلون أم يطلق سراحهم في مقابل فداء يدفعونه . فأشار معظمهم بقبول الفداء ، وأشار عمر وسعد بن معاذ بقتلهم . فنزل عليه السلام على رأى الأغلبية ، حتى جاء القرآن مؤيدا لما ذهب إليه عمر وسعد بن معاذ ، قال تعالى : « ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » . (١)

وكان خلفاء المسلمين وأمرؤهم إذا حدث حادث خطير يتصل بسلامة الدولة أو طرأ شأن لم توضع له قواعد من قبل أو احتيج إلى تشريع جديد ، كانوا في مثل هذه الأحوال وما إليها يجرون على مبدأ الاستفتاء العام ، فيجمعون أهل المنطقة التي يهملها الأمر ويستفونهم فيه ، وينزلون على رأى أغلييتهم ؛ كانوا يفعلون ذلك خضوعاً لروح الإسلام، وتطبيقاً لمبدأ المشورة الذي أمر به دينهم .

ومن هذا يظهر أن الإسلام قد ذهب في الأخذ بمبدأ الحرية السياسية إلى حد لم تصل إلى مثله أية أمة من الأمم الديمقراطية الحديثة .

٢ - الحرية الفكرية

ولا يختلف موقف الإسلام حيال النوع الثاني من الحرية وهو الحرية الفكرية ، عن موقفه حيال النوع الأول . فقد منح الإسلام كل فرد الحق في إبداء رأيه عن أى طريق شاء ، وجعل من أظهر صفات المؤمنين أنهم يجهرون بما يرون ، ولا

تأخذهم في الحق لومة لائم . وعلى هذا المبدأ الجليل سار الرسول عليه الصلاة والسلام وسار الخلفاء الراشدون من بعده . فقد كانت حرية الرأي في عهدهم جميعا مكفولة ومحوطة بسياس من القدسية ، كما يظهر ذلك من الأمثلة التي ضربناها في الفقرة السابقة . وباستقراء تاريخ هذه المرحلة المذهبية التي تمثل مبادئ الإسلام أصدق تمثيل لا نعثر على أية محاولة من جانب أولى الأمر للحجر على الآراء . بل إن العمل بهذا المبدأ أقدر ظل مرعيا في عهد بنى أمية وصدر بنى العباس . لما كان الخلفاء في هذين العصرين ليحاربوا إلا الآراء التي تهدد سلامة الدولة أو تنشر الفتنة بين الناس . بل إن احترام بعض الخلفاء في هذين العصرين لحرية الرأي قد وصل إلى حد جعلهم يتخرجون من وضع أى قيد في هذا السبيل . فقد كان الناس في عهد عمر بن عبد العزيز والمأمون بن هارون الرشيد وغيرهما يتناقشون بكامل الحرية وفي حضرة الخليفة نفسه في شأن الأسرة المالكة ومبلغ أحقيتها بالخلافة .

ويدخل في الحرية الفكرية ما يسمونه بالحرية العلمية أو حرية التفكير العاسى ، وهي أن يكون لكل فرد الحق في تقرير

ما يراه بصدد ظواهر الفلك والطبيعة والحيوان والنبات والإنسان واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات . ولا يختلف موقف الإسلام حيال هذا النوع من الحرية عن موقفه حيال الأنواع السابقة، فهو لم يحاول مطلقاً أن يفرض على العقول أية نظرية علمية معينة بصدد ظواهر الفلك أو الحيوان أو النبات أو الإنسان، ولم يعرض مطلقاً لتفاصيل هذه الشؤون . وكل ما فعله في هذه الناحية أنه استحث العقول على النظر في ظواهر الكون، وحفز الناس على التأمل في هذه الشؤون واستنباط قوانينها العامة، وأثار في نفوسهم حب الاستطلاع حيال الأمور التي لا تثير الانتباه بطبيعتها لكثرة تكرارها وسيرها على وتيرة واحدة وإيلاف الناس النظر إليها، فبين لهم أنها جديرة بالتأمل، وأن فيها مجالا كبيرا للنظر والعبرة والبحث العلمي : وذلك كشؤون الليل والنهار والشمس والقمر، وتتابع الفصول ؛ وتكاثر النبات وتناسل الحيوان ؛ وطفو بعض الأجسام على الماء ... وما إلى ذلك من مسائل العلوم والفنون . قال تعالى : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ؟ وإلى السماء كيف رفعت ؟ وإلى الجبال كيف نصبت ؟ وإلى الأرض كيف سطحت ؟ » : (١)

« ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام ، إن يشأ يسكن الريح فيظالن روا كدعلي ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور (١) » ؛
 « أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء » ؛ « وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون » ؛ « سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون . وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون . وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون . وخلقنا لهم من مثله مايركبون » ؛ « أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون . وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون » ؛ (٢) « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج به زرعا

(١) سورة الشورى ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) سورة يس ٢٤ - ٤٣ .

مختلفا ألوانه » : « ألم تر أن الله يزوجى سبحاناً ثم يؤلف بينه
ثم يجعله ركاماً فترى الودق يخرج من خلاله ، وينزل من السماء
من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عمن يشاء ،
يكاد سنا برقه يذهب بالآبصار . يقلب الله الليل والنهار إن
في ذلك لعبرة لأولى الأبصار ^(١) » : « ومن آياته خلق
السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ، إن في ذلك
لآيات للعالمين . ومن آياته منامكم بالليل والنهار واجتماعكم
من فضله ، إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون . ومن آياته
يريمكم البرق خوفاً وطمعاً وينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض
بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ^(٢) » . - ففي جميع
هذه الآيات وما إليها لا تشتم أية رائحة لفرض نظرية علمية
معينة ، ولم يقصد القرآن إلا مجرد حث العقول على النظر
في ظواهر الكون وحفز الناس على التأمل في هذه الشؤون
واستنباط القوانين التي تسير عليها ظواهر الأرض والسماء .
ثم ترك بعد ذلك لكل فرد كامل الحرية في تقرير ما يراه

(١) النور ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) الروم ٢٢-٢٤ .

والانتصار له واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات .

فحرية الرأي ، وحرية الخطابة ، وحرية الصحافة بمعناها العام ، وحرية التفكير العلمى ، كل ذلك وما إليه من الأمور التي يدعى أهل الديمقراطيات الحديثة أنهم أول من قال بها قد قررها الإسلام في أكل صورها وأوسع نطاقها قبل أن تخلق ديمقراطياتهم بأكثر من ألف ومائتى عام .

٣ — الحرية الدينية

وعلى هذه الأسس السمجة النبيلة سار الإسلام حيال النوع الثبات من أنواع الحرية ، وهى الحرية الدينية وحرية العقائد . فلم يلبث الإسلام ان استقر وتبينت للناس تعاليمه حتى قرر بهذا الصدد ثلاثة مبادئ هي أرقى ما وصل إليه التشريع الحديث بصدد حرية الأديان والمعتقدات :

أحدها أنه لا يرغم أحد على ترك دينه واعتناق الإسلام . وفى هذا يقول الله تعالى : « لا إكراه فى الدين قد تبين

الرشد من الغي (١) . وعلى هذا المبدأ سار المسلمون في حروبهم مع أهل الأديان الأخرى . فكانوا يبيحون لأهل البلد الذي يفتحونه أن يبقوا على دينهم مع أداء الجزية والطاعة للحكومة القائمة . وكانوا في مقابل ذلك يحمونهم ضد كل اعتداء ، ويحترمون عقائدهم وشعائرهم ومعاييدهم . وفي هذا يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه لأهل بيت المقدس عقب فتحه له : « هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم ولأكنائسهم وصلبانهم ؛ لا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم » .

والمبدأ الثاني الذي سنه الإسلام بهذا الصدد هو حرية المناقشات الديلية . ولذلك ينصح الله تعالى المسلمين أن يلتزموا بجادة العقل والمنطق في مناقشاتهم مع أهل الأديان الأخرى ، وأن يكون عمادهم الإقناع وقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل . وفي هذا يقول الله تعالى مخاطباً رسوله عليه السلام : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي

هي أحسن» (١) ؛ ويقول مخاطبا المؤمنين : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا؛ بالتي هي أحسن» (٢) ؛ ويقول مخاطباً أهل الأديان الأخرى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » ؛ « هل عندكم من علم فتخرجوه لنا » ؛ « قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات ؟ إيتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين » . وكان الخلفاء من بني العباس وغيرهم يعقدون المجالس للمناقشات الدينية فيجتمع عندهم علماء كثيرون ينتمون إلى مختلف الطوائف وشتى الأديان والفرق، فيتناقشون في شئون العقائد، ويوازنون بين الأديان ، كل يدلي بحجته ، ويبين رأيه ، في حرية وأمن واطمئنان . ولم يكن الخلفاء يحتملون هذه المناقشات فحسب ، بل كانوا يشجعون عليها بمختلف وسائل التشجيع ويشتركون فيها بأنفسهم .

والمبدأ الثالث الذي وضعه الإسلام بهذا الصدد هو أن

(١) النحل ١٢٥ .

(٢) العنكبوت ٤٦ .

الإيمان الصحيح هو ما كان منبعثا عن يقين واقتناع، لا عن تقليد واتباع . وبذلك حطم الإسلام القواعد التي قام عليها التدين في كثير من الأمم من قبله، وهى قواعد التقليد والاتباع وإهمال النظر والتفكير الحر . وأهاب بالناس أن يجعلوا عمادهم فى عقائدهم ونشر دينهم الدليل العقلى والمنطق السليم، ودعا إلى النظر والتفكير، وحث على رفض ما لا يؤيده علم، ولا يعززه دليل . ومن ثم ذهب كثير من علماء التوحيد - إلى أن إيمان المقلد غير صحيح . وأخذ الله تعالى على المشركين تقليدهم الأعمى لأبائهم وإغفالهم جانب النظر والتفكير، قال تعالى: « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ؟ »؛ « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ؟ » . - ويقول الإمام الشيخ محمد عبده : « إن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين . وإن المرء لا يكون مؤمنا إلا إذا عقل دينه وعرفه بنفسه حتى اقتنع به . فمن ربي على

التسليم بغير عقل وعلى العمل — ولو صالحا — بغير فقه فهو غير مؤمن . فليس القصد من الإيمان أن يذلل الإنسان للخير كما يذلل الحيوان ، بل القصد أن يرتقى عقله وترتقى نفسه بالعلم فيعمل الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضى لله ، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته .

٤ — الحرية المدنية

يعنون بالحرية المدنية صفة الرشد المدنى التى تجعل الشخص أهلا لأن يتحمل الالتزامات ويعقد باسمه مختلف العقود المشروعة من بيع وشراء وهبة ووصية ورهن وزواج ... وهلم جرا . ويقابل هذه الحال من الحرية حالة الرق، وهى التى تجعل الشخص قاصراً من الناحية المدنية ، ويحول بينه وبين مباشرة أى عقد أو القيام بأي التزام ، وتنزع عنه أهلية التملك، وتجعله هو نفسه مملوكاً لغيره ، وتنزله من بعض النواحي منزلة السلعة يتصرف فيها السيد كما يشاء .

وقد أخذ كثير من باحثى الفرنجة على الإسلام أنه أباح

الرق، وأن في هذا وحده هدماً لأعظم ركن من أركان الحرية الإنسانية . وردنا على هؤلاء يتلخص في نقطتين : إحداهما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تكتنف العالم في العصر الذي ظهر فيه الإسلام كانت تحتم على كل شارع حكيم أن يقر الرق في صورة ما ، ويجعل كل محاولة لإلغائه إلغاءً سريعاً مقضياً عليها بالفشل والإخفاق ؛ وثانيتهما أن الإسلام لم يقر الرق إلا في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج .

ظهر الإسلام في عصر كان نظام الرق فيه دعامة تركز عليها جميع نواحي الحياة الاقتصادية، وتعتمد عليها جميع فروع الإنتاج في مختلف أمم العالم . فلم يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مشرع تحريمه تحريماً باتاً لأول وهلة ، لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض أوامر المشرع للمخالفة والامتهان . وإذا أتيح لهذا المشرع من وسائل القوة والقهر ما يكفل به إرغام العالم على تنفيذ ما أمر به ، فإنه بذلك يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة، ويؤدي تشريعاً إلى أضرار بالغة لا تقل في سوء مغبتهما

عما نتعرض له حياتنا في العصر الحاضر إذا ألغى بشكل فجائي نظام البنوك أو الشركات المساهمة أو حرم استخدام العمال وقضى على كل مالك أن يعمل بيده، أو بطل استخدام السلك الحديدية أو استخدام البخار : فالرقيق كان بخار الآلة الاقتصادية في تلك العصور .

لذلك أقر الإسلام الرق ، ولكنه أقره في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج بدون أن يحدث ذلك أى أثر سيئ في نظام المجتمع الإنساني ، بل بدون أن يشعر أحد بتغير في مجرى الحياة . والوسيلة التي ارتضاها للوصول إلى هذه الغاية من أحكم الوسائل وأبلغها أثرا وأصدقها نتيجة . وهي تتلخص في العمل على تضييق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتكفل بقاءه ، وفي توسيع المنافذ التي تؤدي إلى العتق والتحرير . وبذلك أصبح الرق أشبه شيء بجدول كثرت مصباته وانقطعت عنه منابعه التي يستمد منها الماء : وخلق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف . وبذلك كفّل الإسلام القضاء على الرق في صورة سامية هادئة ،

وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئا فشيئا من هذا النظام .

كانت روافد الرق في العصر الذي ظهر فيه الإسلام كثيرة متنوعة أهمها سبعة روافد :

أحدها الحرب بجميع أنواعها ؛ فكان الأسير في حرب أهلية أو خارجية لا يخرج مصيره عن القتل أو الاسترقاق . وثانيها القرصنة والخطف والسبي ؛ فكان ضحايا هذه الاعتداءات يعاملون معاملة أسرى الحرب ، فيفرض عليهم الرق . وثالثها ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والسرقة والزنا ؛ فكان يحكم على مرتكب واحدة منها بالرق لمصلحة الدولة أو لمصلحة المجنى عليه أو أسرته . ورابعها عجز المدين عن دفع دينه ؛ فكان يحكم عليه بالرق لمصلحة دائئه . وخامسها سلطة الوالد على أولاده ؛ فكان يباح له أن يبيعهم يبيع الأرقاء . وسادسها سلطة الشخص على نفسه ؛ فكان يباح للمعوز أن يتنازل عن حريته ويبيع نفسه لقاء ثمن معين . وسابعها تناسل الأرقاء ؛ فكان ولد الأمة يولد رقيقا ولو كان أبوه حرا . — وكانت هذه الروافد تقذف كل يوم في تيار

الرق بألاف مؤلفة من الأنفس ، حتى إن عدد الأرقاء كان يزيد في كثير من الأمم على عدد الأحرار زيادة كبيرة (١) .

جاء الإسلام وروافد الرق على هذه الكثرة والغزارة والقوة ، فخرمها جميعاً ، ماعدا رافدين اثنين ، وهما رق الوراثة ، وهو الذي يفرض على من تلده الأمة ، ورق الحرب ، وهو الذي يفرض على الأسري . وعمد إلى هذين الرافدين نفسيهما فقيدهما بقيود تكفل نضوب معينهما بعد أمد غير طويل .

فمن أهم القيود التي قيد بها رق الوراثة أنه استثنى منه أولاد الجوارى من أسيادهن ، فقرر ان من تأتى به الجارية من سيدها يولد حراً إذا اعترف به السيد (٢) . وإذا لاحظنا

(١) انظر تفاسيل هذه الموارد والأمم التي كانت تستخدمها في كتابين لي باللغة الفرنسية طبعاً في باريس سنة ١٩٣١ : « الحالات المولدة لرق » و « الفرق بين رق الرجل ورق المرأة » ، وانظر كذلك كتابنا من « قصة الملكية في العالم » صفحات ٥٠ - ٥٣ ، ٧١ - ٧٧ و ٧٨ .

(٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني ، الجزء الرابع صفحتي ٢٤ ، ١٢٥ ، (طبعه الخانجي ، ١٩١٠) والبيداني على القدوري صفحة ٢٦٧ وتواهما =

ان الغالب في أولاد الجواري أن يكونوا من مواليهن انفسهم، لأن الأغنياء ما كانوا يقتنون الجواري إلا لمتعتهم الخاصة، تبين لنا أن هذا القيد الذي قيد به الإسلام رق الورثة كفيل بالعمل على جفاف هذا الرافد نفسه ونضوب معينه بعد أمد غير طويل .

ومن أهم القيود التي قيد بها المورد الثاني وهو رق الحرب أنه استثنى منه الذين يؤسرون في حرب بين طائفتين من المسلمين . فهؤلاء لا يضرب عليهم الرق ، سواء أكانوا من الطائفة الباغية أم من الطائفة الأخرى (١) . أما الجروب الأخرى — وهي التي تكون بين المسلمين وغيرهم — فلا تؤدي إلى رق من يؤسرون فيها إلا بشروط كثيرة من أهمها

— (المطبعة الأزهرية ١٩٢٧) . وإذا جاءت الجارية بولد ثان من ربها بعد أن اعترف بولدها لأول فإن لربه يثبت منه بدون حاجة إلى اعتراف صريح .

وقد استثنى الإسلام كذلك من هذا المورد من تأتى به المدبرة والمكاتبة وأم الولد بمد التدبير والمكاتبة والاستيلاء على ما سيأتى بيانه . (١) انظر الميداني على القدوري ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، والبدائع ، الجزء السابع ص ١٤١ ، ومؤلفي الفهرستين عن الحالات الواردة للرق ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

أن تكون الحرب شرعية أى يجيزها الإسلام وتنفذ وفق قوانينه ويعلمها خليفة المسلمين . ولا يكاد الإسلام يبيح الحرب إلا فى ثلاث حالات : حالة الدفاع ، قال تعالى : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » : وحالة نكث العهد والكيد للدين الاسلامى ، قال تعالى : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم يلتهمون » ؛ أو حيث تقتضى ذلك اعتبارات تتعلق بسلامة الدولة والقضاء على الفتنة ، قال تعالى : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين (١) » . ولم تتجاوز حروب الرسول عليه الصلاة والسلام هذه الحالات ، سواء فى ذلك حروبه مع العرب

(١) البقرة ١٩٣ ، والأنفال ٣٩ : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير » .

وحروبه مع اليهود وحروبه مع الروم . فإذا لم تكن الحرب مشروعة بأن أعلنت في غير الحالات السابقة ، أو لم تنفذ وفق المناهج التي وضعها الإسلام ، أو لم تكن معلنة من قبل الخليفة ، فانها لا تؤدي إلى رق من يؤسرون فيها (١) . وحتى مع توافر هذه الشروط فإن الإسلام لا يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل يبيح للإمام أن يمن على الأسرى بدون مقابل ، أو يطلق سراحهم في نظير

(١) انظر تفاصيل هذه الأحكام في الجزء السابع من البدائع صفحات ٩٧ — ١٤٢ ، والميداني على القدوري صفحات ٣٦٧ — ٣٨٤ (مذهب أبي حنيفة) ؛ وحاشية الشرقاوى على شرح التحرير لتركيب الأنصاري جزء ثان ٣٧٤ — ٤٠٣ (مذهب الشافعي ، طبعة دار الكتب ١٢٦٢ هـ) ؛ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على متن خليل جزء ثان ، ص ٣٨٤ (مذهب مالك — المطبعة الأزهرية ١٩٢٧) ؛ ومجد الحضري : « تاريخ التشريع الإسلامي » صفحات ٥٤ — ٦٧ . ومؤلف بالفرنسية عن « الحالات المولدة للرق » صفحتي ١٣٨ ، ١٣٩ .

فدية أو عمل يؤدونه ، أو في نظير اسرى من المسلمين عند العدو ، أو في نظير جزية تفرض على رءوسهم (١) .
بل إن القرآن قد تحاشى أن يذكر الرق من بين الأمور التي يباح للإمام أن يعامل بها الأسرى ، واقتصر على ذكر المن أو الفداء ، قال تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فاضرب

(١) انظر : البدائع ، جزء سابع ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٠ ،
١١٩ — ١٢ : والميداني على القدوري ٣٧٠ ، ٣٧١ ؛
والشرقاوى على التحرير ، جزء ثان ٣٧٦ ، ٣٧٧ ؛ والدسوقي
على الشرح الكبير ، جزء ثان ٣٨٤ ؛ والشيباني على مرعى
جزء أول ، ص ٢٦ (مذهب ابن حنبل ، المطبعة الخيرية
١٣٢٤ هـ) ؛ والألوسى على القرآن الكريم جزء ٢٦ صفحتي
٣٦ ، ٣٧ ؛ والطبري على القرآن جزء ٢٦ ص ٢٧ ؛ ومحمد
الخصري ، تاريخ التشريع الإسلامي ٥٩ ، ٦٠ ؛ والغزوات
في سيرة ابن هشام ؛ والشرقاوى على الزبيدي على البخاري ،
جزء ثان ، ٣٥٠ ، ٣٦٦ وثالث ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ؛ وانظر
مؤلفنا بالفرنسية ١٢٩ — ١٣٥ وما يحيل عليه هذا
المؤلف .

الرقاب حتى إذا أنختموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها (١) » .

ومن هذا يظهر أن الإسلام قد سلك حيال الرق عن طريق الأسر المسلك نفسه الذي سلكه حيال الرق الوراثي . فقد قيده بقيود تكفل القضاء عليه . فهو لم يجعله نتيجة لازمة للحرب ، بل جعله مسلوكاً من المسالك التي يصح أن يتخذها الإمام . ولم يرغب فيه ، بل رغب في غيره وفضله عليه . على أنه لم يجز الالتجاء إليه إلا بشروط لا تكاد تتوافر إلا في الحروب التي اضطر إليها الإسلام في مبدأ ظهوره . أما بعد استقراره وتنظيم العلاقات بين أممه والأمم الأخرى ، فيندر أن تتوافر هذه الشروط . ومعنى هذا أن الإسلام لم يبح هذا النوع من الرق إلا لأجل معلوم .

هذا ما فعله الإسلام حيال روافد الرق : قضي عليها جميعاً

ما عدا رافدين اثنين ، وقيد هذين الرافدين بقيود تكفل
نضوب معيتهما بعد أمد غير طويل .

وأبلغ من هذا كله في الدلالة على حرص الإسلام على مبادئ
الحرية هو ما سلكه حيال العتق وتحرير الأرقاء .

كانت منافذ العتق قبل الإسلام ضيقة كل الضيق . فلم
تكن له إلا سبيل واحدة ، وهي رغبة المولى في تحرير عبده .
فبدون هذه الرغبة كان مقضياً على الرقيق أن يظل هو وذريته
راسخين في أغلال العبودية أبد الآبدين . هذا إلى أن معظم
الشرائع كانت تحظر على السيد أن يعتق عبده إلا في حالات
خاصة وبشروط قاسية وبعد إجراءات قضائية ودبئية معقدة
كل التعقيد . وبعضها كان يفرض على السيد ، فضلاً عن هذا
كله ، غرامة مالية كبيرة يدفعها للدولة ، لأن العتق كان يُعَدُّ
تضييعاً لحق من حقوقها (١) .

(١) انظر تفصيل ذلك في Wallon : L' Histoire de

L' Esclavage dans L'Antiquité, T.1. 334 - 355 T.11,
385 - 439.

جاء الإسلام وهذه حال العتق في ضيق منافذه وقسوة شروطه ، فخطم كل هذه القيود ، وفتح للأرقاء أبواب الحرية علي مصاريعها ، وأتاح لتحريرهم آلافاً من الفرص ، وتلمس للعتق من الأسباب ما يكفي بعضه للقضاء على نظام الرق نفسه بعد أمد غير طويل .

فجعل الإسلام من أسباب العتق أن يجري على لسان السيد ، في أية صورة ، لفظ يدل صراحة علي عتق عبده ، سواء أ كان قاصداً معنى اللفظ أم لم يكن قاصداً له ، بأن جرى خطأ على لسانه ، وسواء أ كان جاداً في إصداره أم كان هازلاً ، وسواء أ كان مختاراً أم كان مكرهاً عليه ، وسواء أ كان في حالة عادية أم فاقداً لرشده بفعل الخمر وما إليها من المحرمات (١) . ومن هذا يظهر أن الإسلام يتلمس أوهي الأسباب لتحرير الأرقاء .

(١) هذا فيما يتعلق بالألفاظ الصريحة في العتق ، أما الألفاظ التي تستخدم كناية فتشترط فيها النية . وما ذكرناه هو مذهب أبي حنيفة ، انظر البدائع ، الجزء الرابع ، ص ٤٦ وتوابعها ، والميداني على القدوري ٢٦٢ وتوابعها .

ومن أسباب العتق كذلك أن يجري على لسان السيد في آية صورة لفظ يفيد « التدبير » ؛ أى يدل على الوصية بتحرير العبد بعد موت سيده . فبمجرد أن تصدر من السيد عبارة تفيد هذا المعنى تصبح الحرية مكفولة للعبد بعد وفاة سيده . وقد اتخذ الإسلام جميع وسائل الحيلة لضمان الحرية لهذا النوع من العبيد . فحظر على السيد في أثناء حياته أن يبيع عبده المدبر أو يرهنه أو يهبه ، أو يتصرف فيه تصرفاً ينقل ملكيته إلى شخص آخر . وإذا كان المدبر جارية فإن حكمها يسرى على من تلده بعد تدبيرها ، فيعتق معها بعد وفاة سيدها ، أقر ذلك ورثته أم لم يقره .

ومن أسباب العتق في الإسلام كذلك أن يأتي السيد من جاريته بولد يعترف ببنتوته . ففي هذه الحالة يعتبر الولد حراً من يوم ولادته كما ذكرنا ذلك فيما سبق (١) ؛ وتصبح الأم نفسها مستحقة للحرية بعد وفاة سيدها . وقد اتخذ الإسلام لضمان الحرية لهذا النوع من الإماء الاحتياطات نفسها التي

(١) انظر صفحتي ١٤٣ ، ١٤٤ .

اتخذها حيال النوع السابق . وإذا جاءت « أم الولد » (وهذا هو الاسم الشرعى الذى يطلقه الفقهاء على كل جارية من هذا النوع) بعد ذلك بولد من غير سيدها يسرى حكمها عليه ، فيعتق بعد وفاة السيد ^(١) .

ومن أسباب العتق فى الإسلام كذلك أن يكاتب السيد عبده ، أى يتفق معه على أن يعتقه إذا دفع له مبلغاً من المال . وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من العبيد جميع وسائل الحصول على المال فى صورة تدل أوضح دلالة على شدة حرصه على الحرية . فأباح لهم أن يتصرفوا تصرف الأحرار ، فيبيعوا ويشتروا ويتاجروا ويعقدوا العقود ، حتى يستطيعوا أن يجمعوا المبالغ التى كوتبوا عليها فتحرر رقابهم . وحث

(١) انظر تفصيل هذه الأحكام فى الجزء الرابع من البدائع ١٢٣ وتوابعها ، وفى المبدانى على القدوري ٢٦٧ — ٢٧٠ ، والدسوقي على الدردير على خليل ، جزء رابع ٤٠٧ وتوابعها ، والشرقاوي على التحرير ، جزء ثان ٤٩٤ وتوابعها ، والشيبانى على مرعى جزء ثان ١١٧ وتوابعها ؛ وانظر كذلك مؤلفنا بالفرنسية صفحتى ٣٣، ٣٢ .

جميع المسلمين على مساعدتهم والتصدق عليهم ، فقال تعالى :
 « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانتموهم
 إن علمتم فيهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم (١) » .
 ولم يكتف الإسلام بذلك بل خصص جزءا من ميزانية الدولة
 لمساعدتهم وتخليصهم من الرق ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق . (٢)
 ويدل ظاهر القرآن فى الآية التى ذكرناها على أنه لا يصح
 للسيد أن يمتنع عن قبول المكاتبه ، متى أبدى العبد رغبته
 فى تحرير نفسه لقاء مبلغ يدفعه . وقد سأل ابن جريج عطاء
 ابن أبى رباح ، فقال : « أوجب على إذا طلب منى مملوكي
 الكتابة أن أكتبه ؟ » فأجابه بقوله : « ما أراه إلا واجبا »
 واستدل . بالاية الكريمة السابقة . وإذا كان المكاتب جارية
 سرى حكمها على من تلده بعد مكاتبها ، فيعتق معها بدون
 عوض بمجرد أداؤها المبلغ الذى تعاقدت مع سيدها عليه ،

(١) النور آية ٣٢ .

(٢) انظر صفحات ٣٤ ، ٣٥ .

سواء أَرْضِي السيد بذلك أم لم يَرْض به (١).

وفضلاً عن هذا كله ، فقد عمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الجرائم والأخطاء التي يكثر حدوثها ، وجعل كفارتها تحرير الأرقاء . فجعله تكفيراً للمقتل الناشئ عن خطأ وما في حكمه ، قال تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة (٢) » ؛ وللحنث في اليمين ، قال تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة (٣) » ؛ وجعله وسيلة لمراجعة المرأة إذا أوقع عليها

(١) انظر تفصيل أحكام المكاتب في البدائع ، جزء رابع ص ١٣٣ وتوابعها ؛ الميداني على القدرى ٢٧٠ وتوابعها ؛ الشرقاوى على التحرير ، جزء ثان ص ٥٠٧ وتوابعها ؛ الشيباني على مرعي ، جزء ثان ص ١٠٧ وتوابعها ؛ الدسوقي على الدردير على خليل ، جزء رابع ، ص ٣٨٨ وتوابعها ؛ ومؤلفي بالفرنسية ص ٣٣٣ .

(٢) سورة النساء آية ٩٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٨٩ .

زوجها ظهاراً ، أى قال لها : « أنت على كظهر أمى » ،
أو عبارة من هذا القبيل ، قال تعالى : « والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن
يتأسا (١) » . وتقرر الشريعة الغراء أن من وجبت عليه كفارة
من هذه الكفارات ولم يكن يملك عبداً ، وجب عليه أن يشتري
عبداً ويعتقه متى كان قادراً على ذلك .

وبجانب هذا كله حجب الإسلام إلى الناس تحرير الارقاء
وجعله أكبر قربة يتقرب بها المؤمن إلى الله تعالى ، حتى إن
النبي عليه السلام ليضرب به المثل في جلال العمل وعظم الأجر
فيقول : « من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة » أو « يكون
ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة » .

ولم يكثف الإسلام بهذا كله ، بل خصص كذلك سهما
من مال الزكاة ، أى جزءا من ميزانية الدولة ، في الإنفاق

على تحرير الأرقاء ، أى فى شرائهم وعتقهم ، ومساعدة من يحتاج منهم إلى مساعدة فى سبيل تحريره ، كالمسكاتين ومن إليهم ، فقال تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب ^(١) » أى فى فك قيود الرق عن رقاب الأرقاء . والمقصود بالصدقات فى الآية الزكاة التى كان يتألف منها أهم جزء من موارد الدولة .

ومن هذا يظهر صدق ماقلناه من أن الإسلام لم يقر الرق إلا فى صورة تؤدى هى نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج ، وذلك بأن ضيق روافده ، بل لم يسمح ببقائها إلا لأجل معلوم ووسع منافذ العتق إلى أبعد الحدود . وبذلك أصبح الرق كما قلت أشبه شئ . بجدول كثرت مصباته وانقطعت عنه موارده التى يستمد منها الماء : وخلق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف .

وقد أوصي الإسلام بحسن معاملة الرقيق ، قال تعالى :
 « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى
 القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب (١)
 والصاحب بالجنب (٢) وابن السبيل وماملكت أيمانكم ، إن الله
 لا يحب من كان مختالاً فخوراً (٣) . والمقصود بماملكت أيمانكم
 في الآية الرقيق . فقد قرن الله وجوب الإحسان بالرقيق
 بوجوب عبادته وعدم الشرك به ، وبوجوب البر بالوالدين . وقال
 عليه الصلاة والسلام : « اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » ؛ وقال
 « لقد أوصانى جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس
 لا تستعبد ولا تستخدم » ؛ وقال : « إخوانكم خولكم (أى
 خدمكم وعبيدكم) جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه
 تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس . » . ولما
 سافر عمر رضي الله عنه مع غلامه إلى بيت المقدس ليتفاوض
 مع البطريرك في تسليم البلد عقب حصارها بجيش أبي عبيدة
 ابن الجراح لم يكن معه هو وغلامه إلا ناقة واحدة ، فكانا

(١) الجار ذى القربى هو الجار القريب والجار الجنب
 هو الجار البعيد .

(٢) قيل هى الزوجة .

(٣) سورة النساء آية ٣٦ .

يتناولان ركوبها الواحد بعد الآخر إلى ان اقتربا من بيت المقدس ، وكان الدور للعبد ، فلم يستنكف خليفة المسلمين من أن يركبه ويسعى خلفه على أقدامه ، ودخلا بيت المقدس على هذه الحال . وقد مر عمر بمكة فرأى العبيد وقوفا لا يأكلون مع ساداتهم ، فغضب وقال لمواليهم مؤنبا : « ما يقوم يستأثرون على خدامهم » ، ثم دعا الخدم فأكلوا مع السادة في جفان واحدة .

ونهى الإسلام الموالى عن إيذاء عبيدهم والتثيل بهم . وترى بعض المذاهب أن العبد الذي يلحقه أذى من سيده يعتق عليه ، أى يقررولى الأمر تحريره وحرمان سيده من ملكيته . فقد روى عن ابن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه » .

وكما حماه الإسلام من سيده حماه كذلك من غيره . فقد جعل الإسلام عقوبة الاعتداء عليه من غير سيده فى معظم الأحوال كعقوبة الاعتداء على الحر ؛ حتى فى حالة القتل نفسها ؛ فقد رأى أبو حنيفة أن الحر يقتل بالعبد ، مستدلا على ذلك

بقوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » . (١)

ولم تجرد الشريعة الإسلامية الرقيق من جميع حقوقه المدنية كما فعلت الشرائع الأخرى ، بل اعترفت بإنسانيته وأبقت على كثير من حقوقه . فمن ذلك مثلاً أنها أقرت أن يكون للرقيق أسرة بالمعنى القانوني الكامل لهذه الكلمة ، وأباحت للرقيق الذكر الزواج من أمة مثله ، ومن حرة ، وأباحت للأمة الزواج من رقيق مثلاً ومن حر ، بنفس الأوضاع والشروط والعقود التي يتزوج بها الأحرار ، فيما عدا إشراف السيد على عقد الزواج لعبد أو أمة . علي حين أنه

(١) المائدة ٥٤ ، والضمير الأول في الآية يعود على بني إسرائيل والثاني على التوراة . واستنباط الحكم من هذه الآية مبني على قاعدة أن « شرع من قبلنا شرع لنا إلا فيما ورد فيه نص » . وقد رأى أبو حنيفة أن هذه الآية ناسخة للآية التي تقرر التفرقة بين الأحرار والعبيد في هذا الصدد ، وهي قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » (البقرة ١٧٨) .

في جميع الشرائع السابقة للإسلام ما كان يعترف للرقيق بحق الزواج ولا بالحق في أن تكون لهم أسرة بالمعنى القانوني الكامل . وكان الاتصال بين ذكورهم وإناثهم لا يعتبر زواجا ، وإنما كان يتم باختيار مواليتهم وفي صورة يقصد منها مجرد التناسل وتكاثر عدد الرقيق ، كما يحدث بين الأنعام (١) . وكان يحظر على الآخر أن يتزوج من أمة ، وعلى الحرة أن تتزوج برقيق . بل إن معظم هذه الشرائع كانت توقع على الحرة التي تتزوج الرقيق عقوبة شديدة وصلت في بعض الأحوال إلى حد الإعدام . - ومن ذلك أيضا أن الشريعة الإسلامية جعلت طلاق زوجة العبد من حقه هو نفسه لا من حق مولاه . فقد روى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس أنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : « يا رسول الله ، سيدى زوجنى أمته ، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها » ؛ فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر ، فقال : « يا أيها الناس ! ما بال أحدكم يزوج عبده أمته . ثم يريد أن يفرق بينهما ؟

(١) انظر كتابنا « قصة الملكية في العالم » ص ٧٨

إنما الطلاق لمن أخذ بالساق . ويقصد بذلك أن حق الطلاق في هذه الحالة لا يكون إلا للزوج نفسه لا لسيدة (١) .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ۝

« انتهى »

(١) انظر « زاد المعاد » لابن قيم الجوزية على هامش « المواهب اللدنية » صفحتي ٢٠٠، ٢٠١ . والأخذ بالساق في الحديث كناية عن معاشرة الرجل لامرأته، أى إن الطلاق من حق الزوج وحده لا من حق غيره . وقد ذكر ابن القيم مذاهب أخرى تبيح للسيد أن يطلق زوجة رقيقه ، وذكر أدلتها وهي عبارات مسندة إلى ابن عباس وإلى جابر، ثم علق عليها بما نصه : « وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخق أن يتبع . والحديث السابق — وإن كان في إسناده ما فيه — فالقرآن يعضده ، وعليه عمل الناس » . ويقصد بالنصوص القرآنية التي تعضد هذا الحديث قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » وقوله : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » ، فجعل الطلاق لمن نكح ، لأن له الإمساك وهو الرجعة .

فهرس

(الصفحة)

(الموضوع)

٤٠٣

مقدمة

الفصل لأول : المساواة في الإسلام : ١٢٦—٥

١ — المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة ٧—٥

٢ — المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة ١٦—٧

٣ — المساواة في شئون الاقتصاد ٥١—١٧

٤ — وجوه المساواة بين الرجل والمرأة ٦٢—٥٢

٥ — تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في الأعباء

الاقتصادية ٦٥—٦٢

٦ — تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في الميراث ٦٧—٦٥

٧ — تفرقة الإسلام بين الرجل والمرأة في القوامة

على الأسرة ٧٤—٦٨

(الموضوع) (الصفحة)

٨ — تفرقة الاسلام بين الرجل والمرأة في الشهادة ٧٤—٧٧

٩ — تفرقة الاسلام بين الرجل والمرأة في حق

الطلاق (نظام الطلاق في أمم الغرب المسيحية

ونظام الطلاق في الاسلام) ٧٧ — ١٢٦

الفصل الثاني : الحرية في الإسلام : ١٢٧—١٦١

١ — الحرية السياسية في الإسلام ١٢٧—١٣٠

٢ — الحرية الفكرية والحرية العلمية في الإسلام ٣٠—١٣٥

٣ — الحرية الدينية في الإسلام * ١٣٥—١٣٩

٤ — الحرية المدنية في الإسلام وموقف الاسلام

من نظام الرق ١٣٩—١٦١

استدراك مطبعي

(الصفحة) (سطر)

٦٩ ٤٣٤٢ ويلخص علماء القانون الدستوري هذا المبدأ

في العبارة التالية « من ينفق يشرف »

٩١ ١٠ شعوب الغرب

٩٢ ٦ تعاليم القومية

٩٨ ١٣ من مبررات

٩٩ ٥ والزواج إن كره

(من مؤلفات الدكتور على عبد الواحد وافي)

- ١ — نظرية اجتماعية في الرق
- ٢ — الفرق بين رق الرجل ورق المرأة
(طبعا باللغة الفرنسية ، وحصل بهما المؤلف على شهادة
الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب
بجامعة باريس)
- ٣ — علم اللغة (الطبعة الثالثة ، مزیدة ومنقحة)
- ٤ — فقه اللغة (الطبعة الرابعة ، مزیدة ومنقحة)
- ٥ — الأسرة والمجتمع (الطبعة الثالثة ، مزیدة ومنقحة)
- ٦ — المسئولية والجزاء (الطبعة الثانية ، مزیدة ومنقحة)
- ٧ — اللغة والمجتمع (الطبعة الثانية ، مزیدة ومنقحة)
صدرت هذه الكتب الثلاثة في مؤلفات « الجمعية
الفلسفية المصرية »
- ٨ — الوراثة والبيئة

- ٩ — نشأة اللغة عند الانسان والطفل
- ١٠ — في التربية (الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة)
- ١١ — أصول التربية ونظام التعليم (مع آخرين)
- ١٢ — البطالة ووسائل علاجها (نال جائزة المباراة الأدبية لسنة ١٩٣٥)
- ١٣ — الاقتصاد السياسي (الطبعة الخامسة ، مزيدة ومنقحة)
- ١٤ — اللعب والعمل
- ١٥ — مواد الدراسة
- ١٦ — قصة الملكية في العالم .
- ١٧ — إلهنود الجر (ظهر في سلسلة «اقرأ» مارس سنة ١٩٥٠)
- ١٨ — فصول من « أهل المدينة الفاضلة للفارابي » ، مع مقدمة وتصحيح وشرح وتعليق .
- ١٩ — النظم الدينية عند قدماء اليونان
- ٢٠ — أقدم البحوث الاجتماعية عند قدماء اليونان
- ٢١ — الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون وأوجيبست كونت
- ٢٢ — الشعر الحماسي عند قدماء اليونان .

٢٣ — النزعات الاجتماعية القطرية عند الحيوان
(ظهرت البحوث الستة الأخيرة في مؤلفات « الجمعية
المصرية لعلم الاجتماع »)

٢٤ — الصوم (فصله من مجلة كلية الآداب ، عدد مايو
سنة ١٩٥٠)

٢٥ — رغبات المؤتمر الدولي الخامس للتربية العائلية ، ترجمة
عن الفرنسية وتعليقات .

٢٦ — حقوق الإنسان في الإسلام



دار النيل للطباعة

ت : ٥٨٨٥٥ .

Bibliotheca Alexandrina



0382642